

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٣٧٠**

الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورونتي سوليث/السيدة كوردوبا صوريا	. . . .	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	. . . .	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	. . . .	السيدة غوادي
	بولندا	. . . .	السيدة فرونيتسسكا
	بيرو	. . . .	السيد تينيا
	السويد	. . . .	السيد سكوغ
	الصين	. . . .	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	. . . .	السيدة إدجانغ مانغوي
	فرنسا	. . . .	السيد دولاتر
	كازاخستان	. . . .	السيد توميش
	كوت ديفوار	. . . .	السيد إيبو
	الكويت	. . . .	السيد العتيبي
	هولندا	. . . .	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	. . . .	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	. . . .	السيد كوهين

جدول الأعمال

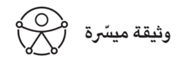
الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/882)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2018/886)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/882)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2018/886)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في جلسة اليوم. ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

وتنضم السيدة زروقي والسيد جينيت إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من كينشاسا وأديس أبابا على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/882، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والوثيقة S/2018/886، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أشكر المجلس على الزيارة التي قام بها إلى كينشاسا في عطلة نهاية الأسبوع الماضي بالرغم من جدول أعماله المزدحم.

لقد كانت الزيارة مفيدة للغاية لعدة أسباب – بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولشعب الكونغو، بل ولشركائنا وأخيرا، لنا أيضا. فمن خلال إجراء مناقشات مع الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في العملية السياسية والانتخابية الجارية، مثلت الزيارة فرصة فريدة لأعضاء المجلس للوقوف مباشرة على الحالة في الميدان وانخراط الجهات الفاعلة والتقدم المحرز بالفعل، وكذلك المسائل الخلافية العالقة. وقبل شهرين ونصف من إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على كل من المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، تسير العملية الانتخابية وفقا للجدول الزمني للانتخابات. وكما لاحظ أعضاء المجلس، فقد اتُخذت خطوات حاسمة. إذ جرى تنقيح القانون الانتخابي؛ وأُعدت قوائم الناخبين وقُدمت للمراجعة؛ وأُعلن عن أهلية ٢١ مرشحا لخوض السباق الرئاسي و ١٥ ٥٠٥ مرشحين لعضوية الجمعية الوطنية و ١٩ ٦٤٠ مرشحا لعضوية مجالس المقاطعات. ولكن للأسف بالرغم من أن أكثر من ٥٠ في المائة من الناخبين من النساء، فإن النسبة المئوية للمرشحات لا تتجاوز ١٢ في المائة من مجموع عدد المرشحين في الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المقاطعات، ولم تتقدم سوى مرشحة واحدة للانتخابات الرئاسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الموقف البناء الذي اتخذته العناصر السياسية الفاعلة من جميع الأطراف، والتي دأبت

على إظهار استمرار مشاركتها في العملية الانتخابية، بما في ذلك عقب قرارات المحكمة الدستورية التي أدت إلى استبعاد بعض قادة المعارضة السياسية من الترشح في الانتخابات الرئاسية. وفي الوقت نفسه، وكما سمع أعضاء مجلس الأمن مرارا في كينشاسا، فإن لدى كبار زعماء المعارضة شعورا قويا بعدم الثقة في العملية بشكل عام. ومع ذلك، استمر التزامهم بها حتى الآن. وهم يدعون بشكل خاص إلى التخلي عن آلات التصويت وإلى تحديث سجل الناخبين. ومن ثم، فإن من المهم للغاية أن تتوصل الأطراف الكونغولية الرئيسية المعنية إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسائل لتفادي الإضرار بقبول نتائج الانتخابات. وبهذه الروح، فقد عقدت العزم على مواصلة مهمتي للمساعي الحميدة.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مع المرشحين الرئاسيين البالغ عددهم ٢١ مرشحا لمناقشة الخلافات بشأن الجوانب البالغة الأهمية في تنظيم الانتخابات. وشُكلت لجنة تقنية لمواصلة الحوار بشأن هذا الموضوع، وعقدت أول اجتماع لها أمس. وللأسف، اختتم الاجتماع بخلافات كبيرة في الآراء. وأرحب بجهود التوعية التي تبذلها اللجنة وأحث هذا المنتدى المشترك على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النقاط الخلافية. وأرحب أيضا بنشر توصيات مؤسسة وستمنستر للديمقراطية التي تهدف إلى توضيح بعض الشواغل التي أثيرت بشأن آلات التصويت. وفيما يتعلق بوضع وتوزيع آلات التصويت والمواد الانتخابية، أكد لنا رئيس اللجنة أن المجموعة الأولى من الآلات التصويت قد وصلت يوم الجمعة الماضي في ميناء ماتادي. وأضاف أن عمليات تسليم الآلات ستستمر في الأسابيع المقبلة. ويجب نقل الآلات والمواد الأخرى الآن إلى باقي أجزاء الكونغو، وهو ما يمثل تحديا لوجستيا كبيرا نظرا لبدء موسم الأمطار والمهلة الزمنية القصيرة نسبيا قبل موعد إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفي سياق تنفيذ التدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوترات والمنصوص عليها في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تجدر الإشارة إلى أن التجمع الجماهيري الذي نظمته سبعة من أحزاب المعارضة الرئيسية في ٢٩ أيلول/سبتمبر في كينشاسا قد مر من دون تحديات أو حوادث كبرى. وأرحب بالطابع السلمي للحدث وبضبط النفس الذي أبداه المتظاهرون والأجهزة الأمنية. كما علمنا أنه جرى التوصل إلى اتفاق بين السلطات والمعارضة لتنظيم مسيرة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر في لوبومباشي، والتي ستكون الأولى من نوعها في عاصمة مقاطعة كاتانغا العليا. وتلك الإشارات مشجعة، وسأواصل بذل جهود المساعي الحميدة في ذلك الصدد للمساعدة على تهيئة بيئة تسمح للمرشحين بالقيام بحملاتهم في سلام وفي ظروف تعزز تبادل الأفكار والآراء.

ويعد تطبيق قواعد مماثلة على جميع الأطراف المعنية الضمان الأساسي لمصداقية العملية برمتها.

كما يعد ضمان أمن الانتخابات شرطا لازما آخر لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية. ومن المهم كفالة الأمن ليس فقط للمرشحين للانتخابات المقبلة، ولكن أيضا وفوق كل شيء للبيئة التي ستجري فيها الحملة والانتخابات الفعلية. ومن المتوقع أن تكون المهمة عسيرة فيما يتعلق بتأمين المناطق التي تتمركز فيها الجماعات المسلحة – التي تستخدم البرنامج السياسي لمصلحتها بصورة متزايدة. ولهذا، نوصي بإنشاء آليات أمنية انتخابية وتنسيق استراتيجي لمختلف كيانات الدفاع والأمن الوطنية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وبينما تتجه جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو الانتخابات، لا يزال تعقيد الحالة الأمنية وأنشطة الجماعات المسلحة المستمرة في شرق البلد يشكلان تحديا رئيسيا فيما يتعلق بحماية المدنيين. ونشير إلى مثال واحد مؤخرا يثير الجزع في منطقة الشمال الصغير

في كيفو الشمالية حيث قتل ما لا يقل عن ١٤ شخصا – من بينهم امرأة وثلاثة أطفال – على يد من يُزعم أنهم من مقاتلي نياتورا هذا الأسبوع. ونظرا لاحتمال وجود صلات بالمصالح السياسية والاقتصادية، وإمكانية حدوث هجمات انتقامية، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الفور بعملية نشر قتالية جاهزة، جنبا إلى جنب مع عناصر مدنية، للحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور.

ومع ذلك، أشعر بغاية القلق إزاء التطورات الراهنة في بيني، في منطقة الشمال الكبير في كيفو الشمالية. وتواصل ما يفترض أنها قوات تابعة لتحالف القوى الديمقراطية شن هجمات شبه يومية على المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة، مقتربة أكثر فأكثر من وسط بلدة بيني. وأود أن أشير إلى الخسائر الكبيرة التي تكبدتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق هذه الحالة المتدهورة. وعلى الرغم من معدل الهجمات، فإن لواء التدخل التابع للبعثة اتخذ موقفا حازما على نحو متزايد في الأشهر الأخيرة تحت قيادة ممتازة. فهو يقوم بتسيير دوريات استباقية بعيدة المدى لكفالة تهيئة بيئة توفر الحماية والاستجابة بسرعة للإنذارات، وفي العديد من الحالات الأخيرة صد الهجمات أثناء وقوعها – وكان آخرها قبل يومين فقط.

ومن المفهوم أن تزايد وتيرة حدوث تلك الهجمات وقربها من بلدة بيني، يؤدي إلى شعور بالإحباط لدى السكان المحليين. وفي هذا السياق، نشعر في الوقت نفسه بضغوط من أجل التصدي لتفشي فيروس إيبولا في منطقة بيني الصحية والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك بلدة مجاورة لأوغندا. وإنني أشعر بقلق متزايد إزاء مسار المرض. وحتى اليوم، لدينا ١٩٤ حالة مؤكدة أو محتملة و ١٢٠ حالة وفيات.

ولئن كانت استجابة السلطات الكونغولية والشركاء في المجال الإنساني، بدعم من البعثة، سريعة وممتازة، فإن الحالة الأمنية جعلت الاستجابة متزايدة الصعوبة. وفي بعض المناطق، أبدى السكان ريبة تجاه جهات الاستجابة لوباء إيبولا، وفي إحدى الحالات قاموا بمهاجمة قافلة للعاملين في المجال الصحي. وتواجه جهات الاستجابة حاليا مسألة توسيع نطاق جهود الاستجابة في نفس الوقت، في بيني وغيرها من المناطق المجاورة، مع مواءمة وجودها في الوقت نفسه مع تدهور الحالة الأمنية.

وفي هذه الحالات، كما هو الحال في العديد من الأماكن في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية يضطلع زملاؤنا، من الأفراد النظاميين والمدنيين بجهود كبيرة يوميا لتنفيذ ولايتنا المتعلقة بحماية المدنيين وتوفير الأمن للعاملين في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى جهود لواء التدخل التابع للبعثة، أشعر بالتفاؤل بنفس القدر إذ أبلغكم بأن قوتنا الأوسع نطاقا تبدي عقلية الاستعداد للنشر حيثما تشتد الحاجة إليها من أجل كفالة حماية المدنيين، وأشير إلى تكامل جهود استجابتنا فيما بين العناصر النظامية والمدنية، وفي ما يتعلق بدعم الشركاء في المجال الإنساني.

ولذلك، فمن المؤسف أنه حتى في هذا السياق الأمني المثير للقلق، نواجه تحديات فيما يتعلق بضمان جاهزية الأفراد العسكريين كما ينبغي، وقدرتهم على القيام بعمليات في إطار المجموعة الكاملة من عناصر الولاية. وفي الأسابيع الأخيرة، واجهنا قيودا متزايدة مفروضة على استيراد الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية الأخرى للعديد من وحداتنا، بما في ذلك الكتائب المقبلة التابعة لنا، والقابلة للنشر السريع.

وعلى الرغم من أننا نواصل الحوار بشأن هذه المسائل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب علي للأسف، أن أبلغ المجلس أن المناقشات لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة. وهذا يضع قواتنا بصورة متزايدة في حالة تتسم بعدم كفاية الموارد لضمان أمن موظفينا، وتوفير الحماية للمدنيين، وضمان التأهب

من أجل التخطيط لحالات الطوارئ، على نحو ما طلبه المجلس في أحدث ولاية لبعثة منظمة الأمم المتحدة.

(تكلمت بالفرنسية)

وعلى الرغم من كل هذه التحديات، ما زلنا متفائلين ونواصل بذل كل جهد ممكن، بالتعاون مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، لضمان نجاح هذه العملية. إن المجتمع الدولي قد بعث برسالة إيجابية بمنح جائزة نوبل للسلام للدكتور دينيس ماكويغي، ومن خلاله إلى جميع النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية اللائي يقعن ضحايا للعنف الجنسي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الدكتور ماكويغي الفوز بالجائزة لمكافحته العنف الجنسي في أوقات الحرب. وهذه الجائزة شرف له وللنساء والفتيات اللاتي وفر لهن الرعاية واللاتي دفعن ثمنا باهظا للاضطرابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يستخدم الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب.

وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، مهد مؤسسة بانزي، كما هو الحال في المقاطعات الأخرى المتضررة من انعدام الأمن، لا يزال العنف الجنسي يرتكب يوميا من جانب أطراف النزاع. ويحدونا الأمل في أن هذه الجائزة التي حصل عليها الدكتور ماكويغي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ستشكل نقطة تحول في الحصول على المساعدة للآلاف من ضحايا العنف الجنسي وفي مكافحة إفلات مرتكبي هذا العنف من العقاب. وتواصل البعثة الوقوف معهن في هذا الكفاح النبيل الذي لا غنى عنه.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2018/886)، الذي يغطي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس.

ويسرني أن أفعل ذلك بعد أيام قليلة من الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، المعقود في كمبالا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وتماشيا مع خريطة الطريق، وإذ نعمل بالتعاون الوثيق مع الجهات الضامنة الأخرى للاتفاق الإطاري – أي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلا عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرون – لا ندخر أنا وزملائي في المكتب وسعا للنهوض بالعمل المشترك الذي يهدف إلى تعزيز الالتزامات الرئيسية وإطار السلام والأمن والتعاون. وفي هذا الصدد، فإن مجالات عملنا ذات الأولوية تشمل ما يلي:

ويتمثل المجال الأول في تحييد القوى الهدامة. ويستمر انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لتواصل وجود تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس السابقة وبعض العناصر البوروندية المسلحة، بالإضافة إلى عدد كبير من الجماعات المسلحة المحلية في نفس المنطقة. وتتواصل الادعاءات بحالات تدخل عبر الحدود. وبالإضافة إلى إيجاد شعور بانعدام الأمن والتسبب في نزوح السكان، فإن أنشطة تلك القوى الهدامة تغذي الشعور بعدم الثقة بين بلدان المنطقة وتشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين.

وفيما يتعلق بتعزيز لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو ما أوصى به اجتماع برازافيل لآلية الرقابة الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام

والبعثة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الموفدة إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل. وواصل مكتبي، من جانبه، تعزيز الدعم الإقليمي والدولي للآليات القائمة ذات الصلة، بما في ذلك الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمركز المشترك للتجميع المركزي للاستخبارات وآلية المتابعة المشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، فيما يتعلق بإعادة المقاتلين الذين جرى نزع سلاحهم، بُذلت جهود دؤوبة من خلال إعادة تنشيط آلية المتابعة ذات الصلة، والتي أسفرت عن بعض النتائج. وبعد سلسلة من الزيارات الميدانية، التي حضرها ممثلون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، إلى جانب الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون، تم إعادة ما مجموعه ٤١ شخصا إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك خمسة من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين و٢٢ من مُعاليهم، فضلا عن ١٤ مقاتلا سابقا في حركة ٢٣ مارس. وعلى الرغم من أن هذه الزيارات قد تكون متواضعة، فإن ما يكتسي أهمية هو أن آلية المتابعة قد أوجدت دينامية إيجابية للتعاون بين البلدان المعنية. كما بيّنت أن النوايا الحسنة والتعاون من جانب أصحاب المصلحة يؤديان إلى نتائج على أرض الواقع. وسنسعى إلى تعزيز نفس روح التعاون اللازمة للتصدي لتحدي القوى الهدامة الطويل الأمد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما المجال الثاني ذو الأولوية فيتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين البلدان الأساسية في المنطقة. وكما أشرت في إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.8227)، فإن حلقة العمل التي نُظمت بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في مطلع هذا العام في أديس أبابا، قد أكدت، في جملة أمور، على ضرورة معالجة استمرار انعدام الثقة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. وبناء على ذلك، وفي إطار مشاركتي مع أصحاب المصلحة في المنطقة، فإنني أشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز إقامة حوار صريح بين القادة من أجل تسوية الخلافات ومعالجة أي مسألة قد تعرض العلاقات الجيدة والتعاون فيما بينهم للخطر. ويسرني في هذا الصدد أن أبلغكم بأنه، بناء على اقتراحي، فإن الاجتماع التاسع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية، الذي تسلم الرئيس موسيفيني خلاله الرئاسة من الرئيس ساسو نغيسو، قد أتاح فرصة لمثل هذا الحوار.

وعلى الرغم من غياب رؤساء دول العديد من البلدان الرئيسية، كشفت المناقشات التي دارت خلال الجلسة المغلقة عن الشواغل العميقة للدول الأعضاء بشأن الآثار المحلية والإقليمية للقوى الهدامة باعتبارها السبب الرئيسي لانعدام الثقة بين البلدان الرئيسية في المنطقة. وأقر الاجتماع بضرورة اتباع نهج جديد يتجاوز التدابير القائمة لتعزيز التعاون الإقليمي ضد التهديد الذي تشكله القوى الهدامة. وتم تكليف الرئيس موسيفيني بأن ينقل إلى الرئيس كابيلا نتائج المناقشات التي دارت في الاجتماع، وأن يتشاور مع رئيس الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وهيئة الشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها في إطار العمل المشترك في هذا المجال. وطلبت آلية الرقابة الإقليمية أيضا إلى الرئيس ساسو نغيسو، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والرئيس المنتهية ولايته لآلية الرقابة الإقليمية، أن ينظر في اتخاذ مبادرات لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين البلدان الرئيسية في المنطقة، استنادا إلى المبادرات السابقة التي أطلقها في هذا الصدد.

ويتعلق مجال الأولوية الثالث بدعم إجراء عمليات انتخابية وسياسية سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية في المنطقة. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، لا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان تسهم في عدم الاستقرار في المنطقة. وإدراكا لأهمية إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة ككل، فقد ركزت في جهودي على حشد الدعم الإقليمي والدولي المتضافر لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وخلال المشاورات التي أجريتها في المنطقة، بما في ذلك مع الرئيس ساسو نغيسو، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية الرقابة الإقليمية؛ ومع الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا، بصفته الرئيس المنتهية ولايته لهيئة الشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والرئيس لونغو، رئيس زامبيا، بصفته الرئيس المقبل للهيئة التابعة للجماعة الإنمائية، وكذلك مع قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، شجعتُ على المشاركة الإقليمية المستدامة لدعم إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع تماشيا مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

كما واصلت التأكيد على أهمية معالجة الخلافات المستمرة بين الحكومة والمعارضة في بوروندي من خلال الحوار الشامل للجميع. وبينما ننتظر نتائج مناقشات الجولة الخامسة للحوار بين الأطراف البوروندية، من المهم أن تواصل المنطقة الوقوف مع حكومة بوروندي وشعبها دعما لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠، مع الاحترام الكامل لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. كما كانت الحالة في تلك البلدان مدرجة على جدول أعمال الاجتماع الذي اختتم مؤخرا لآلية الرقابة الإقليمية، والذي دعا، في جملة أمور، إلى تنفيذ عمليات انتخابية وسياسية شاملة للجميع في المنطقة، مع الإشارة إلى أن استبعاد الجهات الوطنية يؤدي إلى إدامة عدم الاستقرار.

كما ينبغي أن يعني تعزيز الالتزام بالحوار الشامل للجميع والسياسة الجامعة زيادة مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في عمليات السلام والعمليات السياسية في منطقة البحيرات الكبرى. وكانت هذه أولويتنا الرابعة خلال الفترة قيد الاستعراض. وبالإضافة إلى مواصلة دعم التحضير لخطة عمل إقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يسّر مكتبي - بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - إيفاد بعثات تضامن مشتركة تقودها قيادات نسائية من المنطقة إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفي جميع البلدان التي تمت زيارتها، تمكنت البعثات من محاورة أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك رؤساء الدول المعنية والسلطات التشريعية والتنفيذية، ونجحت في زيادة الوعي بأهمية ضمان إشراك المرأة في صنع القرارات السياسية.

وتتمثل التوصية الرئيسية لهذه البعثات في العمل من أجل تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين، وفي غضون ذلك، ضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في عمليات السلام والعمليات السياسية، وكذلك في الهيئات التنفيذية والتشريعية، بحلول عام ٢٠٢٣.

وأقر تلك التوصية الاجتماع التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، بعد بيان أدلت به السيدة سامبا - بانزا، الرئيسة المؤقتة السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بالنيابة عن المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وبطبيعة الحال، سنواصل متابعة تلك المبادرة بقوة.

وشمل مجال الأولوية الخامس بذل جهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة. وفي ذلك الصدد، ركز مكتبي على

جهود مكافحة الإفلات من العقاب ومعالجة التشريد الذي طال أمده في المنطقة، بالإضافة إلى دعم المبادرات الرامية إلى التصدي لاستغلال بالموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ونواصل دعم انتقال شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى إلى طور التشغيل، بما في ذلك بعقد اجتماعها الثاني في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه في دار السلام. ويسرني أن أشير إلى أن الشبكة بدأت حاليا في تناول قضايا محددة من قضايا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

كما واصل مكتبي، بالترافق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين، تشجيع الحلول الدائمة لحالات التشريد الطويلة الأمد المتعلقة باللاجئين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، الذين يسهم وجودهم في انعدام الثقة فيما بين البلدان في المنطقة. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أشير إلى طلب آلية الرقابة الإقليمية في كمبالا أن يقود الرئيس موسيفيني الجهود المبذولة بشأن التشريد في المنطقة، بما في ذلك باستضافة المشاورات على المستوى الوزاري في وقت لاحق من هذا العام، المقرر أن يعقدها بصورة مشتركة كتبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونتوقع أن يولد ذلك الحدث الإرادة السياسية والالتزامات بإحراز تقدم في هذا المجال البالغ الأهمية.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية لا يزالان من عوامل عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى ويحرمان المنطقة وشعبها من مصادر تشتد الحاجة إليها للنمو الاجتماعي - الاقتصادي. وخلال فترة الاستعراض، واصلنا التشاور مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الجهود المشتركة في تنفيذ التوصيات التي قدمت في حلقة العمل التي عقدناها بصورة مشتركة في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٦.

وبالرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتحقيق الكامل لأهداف إطار السلام والأمن والتعاون. وسيتوقف استمرار التنمية الاقتصادية على التقدم المحرز في إحلال الأمن في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل، وفي تعزيز التعاون فيما بين البلدان المعنية من أجل ضمان أن تعود موارد بلدان المنطقة بالمنفعة على شعوب المنطقة. وستكون هناك حاجة إلى المزيد من حسن النية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. وبطبيعة الحال سيواصل مكتبي دعم بلدان المنطقة في تلك الجهود.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد جينيت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جنيت، على إحاطاتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات وعلى التزامهما.

لقد قدمنا من فورنا تقريرنا عن بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولن أطيل الكلام عن ذلك ما عدا الإشادة مرة أخرى بأعمال السيدة زروقي وأفرقتها، والتشديد على الفرصة التاريخية المتمثلة في انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ومناشدة جميع الأطراف الفاعلة الكونغولية اغتنام تلك الفرصة والتغلب على خلافاتها عن طريق الحوار من أجل التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء على الشروط التقنية والسياسية لتنظيم تلك الانتخابات. إن الشعب الكونغولي بأسره يتوقع من قادته إجراء انتخابات ذات مصداقية وحرة وشفافة في مناخ يسوده السلام. ونأمل أن تلقى دعوتهم آذانا صاغية.

لقد وضع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في عام ٢٠١٣ لكفالة تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، التي شهدت من فورها سلسلة من النزاعات. وصمم الاتفاق الإطاري خصيصا للتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى وهو أداة أساسية لبناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة. إن الاتفاق الشامل يجعل من الممكن أن تتضافر جهود عدد كبير من الجهات الفاعلة وبلدان المنطقة والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة والشركاء الخارجيين من أجل تحقيق الغرض نفسه. وهو يحمل رؤية طويلة الأجل تتضمن جميع السبل الممكنة لضمان تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية في المنطقة.

وينبغي أن يعمل الاتفاق بوصفه حفازا للعمل، لكننا نرى أنه لا يعمل على النحو الأمثل. وهناك عدة أسباب لذلك. فلا تزال المنطقة تجابه بتحديات لم تحسم بعد، مثل العمليات الانتخابية الهشة وحالات التشريد الجماعي للسكان التي تسببها جماعات مسلحة خارجة عن السيطرة، وعدم اكتمال عمليات المصالحة وبطء خطى تحقيق العدالة. وبرزت تهديدات جديدة، مثل أوبئة فيروس إيبولا وتغذية نزعة التطرف لدى الشباب والأضرار البيئية المتصلة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. إن الوسائل الملائمة للتصدي الجماعي تلك التحديات ليست موجودة فعليا. إنني أفكر بصفة خاصة في عدم كفاية القدرات القانونية والتقنية على الصعيد الإقليمي في مجال الشرطة والتعاون القضائي في مكافحة الاتجار بالبشر والإفلات من العقاب. وأخيرا، نحن ندرك مدى ما يسببه انعدام الثقة من ضرر وخلل. ولذلك تكمن إعادة بناء الثقة في صميم أولوياتنا المشتركة.

وتشيد فرنسا بالأعمال المتميزة التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت، الذي لا يدخر وسعا في البحث عن جميع السبل والوسائل الممكنة للتغلب على التحديات. إن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تلوح في الأفق. وتكلمنا من فورنا عن أهمية الانتخابات لتحقيق الاستقرار الإقليمي. كما أن الانتخابات تمثل فرصة تاريخية للمنطقة بأسرها. ويجب أن تتيح الانتخابات، حالما تعقد، فرصة للمنطقة للاتفاق على خريطة طريق إقليمية جديدة يمكنها أن تحدد وسائل جديدة للتفاعل فيما بين البلدان المجاورة وتسهم في التغلب على العديد من التحديات التي لا تزال قائمة.

وستظل فرنسا وفية للالتزامات التي قطعت في عام ٢٠١٣، بالتضامن مع المنطقة. ولدينا هدف مشترك للمساعدة على تحقيق الاستقرار الإقليمي الطويل الأمد. ونحن على استعداد للعمل بشكل وثيق مع جميع بلدان المنطقة على تحقيق ذلك الغرض والتغلب على التحديات الراهنة.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جنيت، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين. كما نرحب في القاعة بوفد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي البداية، نود أن نشير إلى أن بعثة المجلس الأخيرة أتاحت فرصة للحصول على معلومات مباشرة وفهم أعمق للحالة على أرض الواقع، ونعرب عن الدعم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها. ونشكر السلطات الوطنية الكونغولية وفريق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على استضافة وفد المجلس، ونشكر أيضا إدارة الشؤون السياسية، وشعبة شؤون مجلس الأمن، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة عمليات حفظ السلام وغيرها على ترتيب تلك الزيارة بكفاءة كبيرة في ظل الظروف الصعبة.

ونحيي النساء والرجال الشجعان في بعثة منظمة الأمم المتحدة الذين يخاطرون بحياتهم في ظروف خطرة. وهي من أكبر عمليات حفظ السلام في التاريخ وما فتئت تخدم البلد المضيف

بشجاعة وتفان. ونرى تفاني ليلى زروقي وإخلاصها في أداء واجبها، الأمر الذي حظي باعتراف دولي. إنهم ينفذون ولايات معقدة وقدموا لنا العديد من الدروس لنتعلمها.

ونلاحظ ونقدر العمل الهام والمنسق الذي يضطلعون به. ونرى السبل المختلفة والفريدة التي يتبعونها لتنفيذ جدول أعمالهم الكبير والمعقد.

وبصفتنا مراقبا في الاتحاد الأفريقي، نعرب عن تضامننا وتأييدنا للبيانات التي سيدلي بها أعضاء الترويكا الأفريقية اليوم. وأود أن أبدي الملاحظات التالية.

على الصعيد الأمني، نلاحظ مع الأسف تجدد العنف بين القبائل وأنشطة الجماعات المسلحة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا، ويترتب عليه تشريد أعداد كبيرة من الأبرياء من الشعب الكونغولي. وندين بقوة جميع الهجمات التي تُشنُّ على السكان المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجالين الإنساني والصحي، وندعو جميع الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية إلى إلقاء أسلحتها. ونثني على عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لوضعها استراتيجيات على نطاق البعثة من أجل التصدي لمسألة هجمات الجماعات المسلحة، منفذة بذلك استراتيجية الحماية من خلال التوقعات. ويكتسي النهج الشامل الذي تتبعه البعثة لحماية المدنيين، بما في ذلك مفهوم العمليات الذي ينفذه عنصرا البعثة العسكري والشُرطي، المزيد من الأهمية في الوقاية من الأخطار المرتبطة بالعنف الرامي إلى عرقلة الانتخابات المقبلة. ونرحب أيضا بدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة المستمر لعمليات السلام على مستوى المقاطعات، سعيا إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف القبلي عن طريق النهوض بالسلام من خلال حملات التوعية التي يشارك فيها القادة المحليون والنساء والشباب مشاركة كاملة.

وعلى صعيد مكافحة الإرهاب، نود الإشارة إلى أنه خلال زيارتنا، شدد الرئيس كابيلا كابانغي ورئيس الوزراء تشيبالا نزينزهي ونائب رئيس الوزراء موفا ساكاني على أهمية مكافحة الإرهاب، وأعربوا عن أسفهم لأن أعضاء المجلس لم يدرجوا هذه المسألة في ملاحظاتهم. وعلى وجه الخصوص، أكد رئيس الدولة أن الإرهاب ما فتئ يهدد جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى ٣٠ عاما. فقد نشب الإرهابيون مخالبهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وموزامبيق والصومال وإثيوبيا وأوغندا والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى. وشدد الرئيس كابيلا قائلا ”نحن نخسر أرواح سكاننا الغالية، ولكننا سنواصل مكافحة هذا الشر“. ولذلك، تدعو كازاخستان الدول الأعضاء إلى دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي للتحدي الذي يشكله الإرهاب. وعلينا أن ندرك أن هذا البلد الهام شريك كبير في جهودنا العالمية الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الإرهاب.

وعلى الصعيد السياسي، فإننا نشدد على التقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التحضير للانتخابات وفقا للجدول الزمني للانتخابات. وينبغي إجراء هذه العملية التي تمسك الدولة بزمامها على نحو يكفل احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها. ونكرر التأكيد على أهمية تنفيذ جميع الأطراف للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وندعو سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية تكفل مشاركة المرأة في هذه العملية على نحو هادف. ويجب على جميع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية بذل المزيد من الجهود لإجراء حوار كونغولي مشترك بناء وشامل للجميع لإحراز تقدم سياسي وبناء الثقة في العملية الانتخابية. ونشيد بتصميم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي ينم عن الالتزام على تولي المسؤولية الكاملة عن تمويل الانتخابات. وعليه، نشجع جميع السلطات الوطنية على

مواصلة التعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتوفير الموارد اللازمة.

ونرحب بتأكيد الرئيس كابيلا خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/73/PV.7) وخلال زيارة المجلس على أن الانتخابات ستجري في الموعد المحدد لها وأنه سيجري اتخاذ كل الخطوات اللازمة لكفالة إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، وتأكيده أنه يأخذ الأمر على محمل الجد تماما. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية.

وعلى الرغم من أن الانتخابات خطوة هامة لتحقيق استقرار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها ليست سوى جزء من الحل. ومن هذا المنطلق، نود أن نشدد على أهمية مواصلة إصلاحات القطاع الأمني، فضلا عن تحقيق اللامركزية وتوطيد سلطة الدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وينبغي لنا أن ندرك أنه لا توجد تنمية من دون أمن، ولكن أيضا لا يوجد أمن دون تنمية. ونرى أنه ينبغي تعيين نائب للممثلة الخاصة للأمين العام في المستقبل المنظور، يتولى الإشراف على تحقيق التنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ويتحمل مسؤولية ذلك. ومن هذا المنطلق، نود أن نشدد على أهمية النهج الثلاثي الجوانب في التصدي للنزاعات، والذي يُقصد منه أن يصبح نموذجا عالميا. وتتمثل عناصر هذا النهج في بناء القدرات من أجل تحقيق الترابط بين الأمن والتنمية في ظل تعزيز أهداف التنمية المستدامة ووضع نهج إقليمي جديد ومبتكر، فضلا عن مبدأ وحدة العمل في الأمم المتحدة بالاستناد إلى أسلوب العمل الكلي لمنظمتنا. وفي الوقت نفسه، وكما ذكر المبعوث الخاص جينيت اليوم والممثلة الخاصة زروقي خلال زيارتنا، فإننا ندرك أن معالجة الأسباب الجذرية تستلزم حسن الإرادة السياسية.

وعلى الصعيد الإنساني، نلاحظ مع الأسف أن الحالة الراهنة، متمثلة في تزايد عدد المشردين داخليا واللاجئين في ظل نقص التمويل الذي تعاني منه خطة الاستجابة الإنسانية، قد تفاقمت بفعل تفشي فيروس إيبولا الذي تسبب في وفاة أكثر من ١٠٠ شخص. ونشيد بجهود سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة هذا الوباء في ظل الدعم المنسق المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولكن الحالة الأمنية غير المستقرة في المناطق المتضررة تعرقل بشدة الجهود المبذولة لمكافحة فيروس إيبولا.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، نلاحظ بارتياح تعزيز التعاون بين البلدان الموقعة بشأن المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية، فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب من خلال التعاون القضائي. وقد أثار وفد بلدي هذه المسألة خلال اجتماع المجلس مع رئيس الوزراء تشيبالا نزينزهي. وفي ذلك الصدد، نرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية الذي عُقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في كمبالا. ونشجع البلدان الموقعة على مواصلة تعزيز إمساكها بزمام الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وتكثيف جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الوطنية والإقليمية. وينبغي أيضا أن تؤدي المؤسسات الإقليمية دورا رئيسيا في السعي من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى. ولا يزال الاتفاق الإطاري يوفر سياقا عمليا ومنصة لمساعدة البلدان والمؤسسات في المنطقة على تحقيق السلام والاستقرار وفقا لأهداف ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، فضلا عن مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

وأخيرا، نعرب مرة أخرى عن امتناننا إزاء الزيارة التي مكنتنا من أن نرى ما يحدث في البلد على الطبيعة وما اتُخذ

من خطوات لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلك هي أولويتنا المطلقة، وسنواصل تقديم دعمنا.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطتيهما اليوم. ونعرب عن بالغ تقديرنا إزاء المعلومات المستكملة التي زودانا بها، وخاصة في هذين الشهرين الأخيرين قبل إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عقب زيارة مجلس الأمن إلى كينشاسا، لا يزال تركيزنا منصبا على الاستعدادات لإجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرنا على وجه الخصوص أن مجلس الأمن اجتمع مع رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الذي لم يتمكن من الانضمام إلينا في جلسة الإحاطة التي عقدها المجلس في آب/أغسطس (انظر S/PV.8331). ونتفق مع مسؤولي اللجنة الانتخابية على أن أي تأخير آخر للانتخابات غير مقبول. ونقدر تركيزهم على الإبقاء على تاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. لقد انتظر أبناء الشعب الكونغولي عامين بالفعل للإدلاء بأصواتهم.

ومن هذا المنطلق، سنواصل دعم الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع خطط للطوارئ لتوزيع مواد التصويت إذا طلبت الحكومة الكونغولية ذلك في آخر لحظة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة على أن تلتزم الشفافية مع الحكومة الكونغولية بشأن المواعيد النهائية لطلب تلك المساعدة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ليس من مسؤولية البعثة تنظيم الانتخابات الكونغولية، بل هي مسؤولية اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم أن اللجنة حصلت على سنتين إضافيتين لتنظيم هذه الانتخابات، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الخيارات التي تتخذها، لأنها من المرجح أن تؤدي إلى مشاكل واسعة النطاق في يوم الانتخابات.

ونعتقد أن المسؤولين الكونغوليين يعتزمون إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ولكنهم لا يحتاجون إلى إقناعنا نحن بذلك، بل ينبغي أن يعرف الشعب الكونغولي أنه ستسنح له الفرصة لممارسة حقه في التصويت في انتخابات ذات مصداقية. وقد حان الوقت الآن لبناء تلك الثقة، وإنهاء احتجاز السجناء السياسيين وتنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالكامل، ووضع خطة لوجستية لإيصال المواد الانتخابية في الوقت المناسب، وإصدار سجل الناخبين في شكل إلكتروني يمكن البحث فيه، والتوصل لتوافق في الآراء حول آلات التصويت الإلكتروني ووضع إجراءات احتياطية لضمان استمرار الناخبين في الإدلاء بأصواتهم حتى إن حدث خلل في الآلات أو حيل دون إيصالها لمراكز الاقتراع، فضلا عن توفير تدريب كاف للعاملين في الاقتراع على آلات التصويت وعملياته. وتلك هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها اليوم الحكومة الكونغولية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، على وجه الخصوص، لمعالجة شواغل الناخبين الكونغوليين.

إن هدف ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وتتمثل إحدى طرق ضمان ذلك في نشر مراقبين للانتخابات. ونشجع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الشروع بسرعة في الترحيب بمراقبي الانتخابات واعتمادهم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمجتمع المدني الكونغولي.

دعا الرئيس كابيلا قبل أسبوعين في قاعة الجمعية العامة إلى إنهاء عمل البعثة (انظر A/73/PV.7). ونحن نشاركه هذا الهدف، لكن تركيزنا ينصب على التنفيذ والتوقيت. وكما هو وارد في تقرير الأمين العام (S/2018/882)، فإن البعثة ضرورية لحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. حيث تواصل

الجماعات المسلحة هجماتها وتستمر انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة ضد المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإعادة أو نقل المقاتلين السابقين من رواندا وجنوب السودان إلى الوطن، حتى وإن كنا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الهجمات التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية، والتي يبدو أنها تتزايد في وتيرتها وقوتها الفتاكة. وفي كيفو الشمالية وإيتوري، تقدم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم اللوجستي المنقذ للحياة لمواجهة عدوى فيروس إيبولا وتوفر الحماية لقوافل المساعدات وتضمن أمان العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في ظروف صعبة. وستتطلب هذه الأزمة الصحية اهتمامنا الكامل وعملنا بطريقة مبدعة لوقف انتشار الإيبولا.

وعندما يحين الوقت المناسب، سنكون أول من يحتفل بإغلاق البعثة، على نحو ما دعا إليه الرئيس كابيلا في خطابه، ولكن اليوم من المبكر جدا الاحتفال بذلك.

أخيرا، نلاحظ أن السلطات الكونغولية بدأت إجراءات المحاكمة بشأن مقتل اثنين من خبراء الأمم المتحدة، وهما مايكل شارب وزايدة كاتالان، اللذين قتلا أثناء التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في كاساي. ونود تذكير السلطات الكونغولية بأهمية إجراء تحقيق شامل ومحاكمة عادلة دون ضغوط زمنية مصطنعة. فلا أحد يرغب في أن تتم إدانة أبرياء بجريمة قتل لم يرتكبوها أو أن يفلت مذنبون من العقاب. ونشجع الأمين العام على تجديد آلية المتابعة للعمل جنبا إلى جنب مع السلطات الكونغولية في السعي إلى تحقيق العدالة لمايكل وزايدة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي والمبعوث الخاص جينيت على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأعرب عن امتناني لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن القادة المشتركين لفرنسا وغينيا الاستوائية وبوليفيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري، على تنظيم زيارتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي. وجعلتنا الزيارة، رغم اقتصارها على كينشاسا، نخرج بانطباعات مفيدة للغاية عن التقدم المحرز فيما يخص الجدول الزمني للانتخابات، ولكن أيضا بشأن التحديات المتبقية وحالة حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية والأمن.

سأتناول اليوم موضوع الانتخابات والحالة الأمنية العامة وحالة حقوق الإنسان ودور الأمم المتحدة، وسأعرض بعض الأفكار بشأن سبل المضي قدما.

عندما انضمت السويد إلى المجلس في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، كان قد تم تجنب أزمة كبيرة للتو آنذاك، بتوقيع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وينص الاتفاق على خريطة الطريق نحو إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وهي انتخابات بالغة الأهمية للسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة الأوسع.

وتفصلنا عن هذه الانتخابات الآن أقل من ثلاثة أشهر. وقد أحرز تقدم هام في الأشهر الأخيرة. ونرحب بالخطوات التحضيرية الهامة التي اتخذت. وهناك حاجة ملحة الآن إلى بذل جهود لتنفيذ جميع أجزاء الاتفاق، بما في ذلك تدابير بناء الثقة. وفتح مجال ديمقراطي متساوي للجميع هو أمر ضروري، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير. وكما هو الحال في أي بلد آخر، فإن للحكومة دور اخاصا تضطلع به في ضمان تنفيذ تلك التدابير. ويجب أن يتمكن الجميع من تنظيم حملات انتخابية بحرية وسلمية ويجب إطلاق سراح السجناء السياسيين ويتعين حماية الحقوق السياسية للجميع.

ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية في الانتخابات أمر حيوي ويجب دعمها وتشجيعها. وللأسف، لا تزال ظروف

مشاركة المرأة تبدو سيئة. ويلزم عمل الكثير للتقليل من العوائق السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة.

وللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات دور حاسم تؤديه. ومع استمرار الأعمال التحضيرية، هناك حاجة للمزيد من التواصل الاستباقي وزيادة التوعية بالعملية الانتخابية. ويشمل ذلك إعلان توجيهات واضحة حول عمل سجل الناخبين وآلات التصويت. وينبغي أخذ الشواغل والتوصيات المشروعة بشأن كيفية تحسين تلك العمليات بعين الاعتبار، والنظر فيها بطريقة شفافة وتعاونية. ومن شأن نشر مراقبي انتخابات مستقلين إضفاء المزيد من المصداقية على العملية الانتخابية والمساعدة على تحقيق المزيد من الثقة. ونرحب بعزم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقديم الدعم من خلال إيفاد بعثة مراقبة، ونشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية على الانخراط أيضا مع الأطراف الفاعلة الأخرى الوطنية والإقليمية والدولية. ونرحب بالاستعداد المستمر لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تقديم الدعم التقني واللوجستي.

ويتعين تشجيع ودعم الجهود الطموحة التي يبذلها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو فيما يخص تدريب ونشر مراقبين وطنيين. ومن الواضح أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لبناء الثقة، وأن تحظى الانتخابات بقبول واسع النطاق من قبل الشعب الكونغولي. وثمة أهمية في هذا الصدد لمهام المساعي الحميدة التي يقوم بها المؤتمر الأسقفي أو الممثلة الخاصة للأمين العام، حسب الحاجة. وينبغي معالجة أي شواغل بشأن إجراء الانتخابات بطريقة سلمية ومن خلال القنوات والمؤسسات القائمة، وأن يُنظر فيها على النحو الواجب وفقا للمعايير الدولية.

إن استمرار القيادة الإقليمية والوحدة الدولية أمران أساسيان. وتسلط المناقشات الأخيرة التي جرت في كمبالا بشأن النهوض بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، على نحو ما أشار إليه المبعوث الخاص جينيت، الضوء على أهمية التنسيق الإقليمي، بما في ذلك إجراء انتخابات ذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أظهر البيان المشترك الصادر عن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في شهر تموز/يوليه الوحدة الدولية بشأن ضرورة أن تكون تلك الانتخابات ذات مصداقية.

إننا ندين استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء تصاعد أعمال العنف والهجمات في بيني وحولها، في منطقة كاساي، ومؤخرا في مدينة روبايا التعدينية. وينتشر العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع. وتثير الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة قلقنا البالغ.

ومن المهم عدم السماح أبداً بأن يصبح العنف وانتهاكات حقوق الإنسان أمرًا عاديًا جديدًا، وجميع الأطراف مسؤولة عن تحقيق هذه الغاية. كما تتحمل الحكومة مسؤولية خاصة فيما يخص التصدي للعنف وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وتشكل النسبة الكبيرة من الانتهاكات المنسوبة إلى موظفي الدولة مصدر قلق كبير. ومحاربة الإفلات من العقاب أمر أساسي. وندعو الحكومة إلى مواصلة تعزيز الجهود لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

كما كان للحالة الأمنية الهشة تأثير سلبي على التصدي لوباء الإيبولا، فضلاً عن الجهود الإنسانية الأخرى. وندعو إلى فترة من الهدوء للسماح بمعالجة تهديد الإيبولا. وهناك حاجة إلى المزيد من التمويل للاستجابة الإنسانية الشاملة، ويجب منح إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق.

ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة، التي تعمل في ظل ظروف صعبة واستنادا إلى ولاية واسعة النطاق. ونحن نقدر الموقف الأكثر استباقية للبعثة، الذي أتاح حماية أفضل لكل من المدنيين وأفراد حفظ السلام. وبموارد محدودة، تمكنت البعثة من تحقيق نتائج مهمة. ونؤيد بالكامل ولاية البعثة والمساعي الحميدة المستمرة للممثلة الخاصة ليلى زروقي. ومن المهم أن تكون البعثة مستعدة لإدارة العنف وانعدام الأمن فيما يتعلق بالانتخابات، بما في ذلك في سياق ما بعد الانتخابات. ونأمل أن يتم استكشاف إمكانية بذل جهود مستمرة لنقل القدرات بعد الانتخابات.

ويستحق الفريق القطري التابع للأمم المتحدة أيضا التقدير على عمله الهام، حيث يقوم باستكشاف خطة أوسع لتحقيق السلام والتنمية، ويبذل جهودا مشرفة لتقديم المساعدة الإنسانية في ظل ظروف صعبة. وفي سيناريو مثالي، سينفتح المجال بعد الانتخابات أمام تركيز أقوى على التنمية، استناداً إلى خطة حكومية موثوقة تركز على الاحتياجات طويلة الأجل للسكان من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، استناداً إلى أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى بعض الديناميات الجديدة في المحاكمة والتحقيق في مقتل خبيري الأمم المتحدة زايدة كاتالان ومايكل شارب، اللذين تكلم عنهما أيضا زميلي الأمريكي. ونؤكد على استمرار الحاجة لأن تتعاون سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونا كاملا مع آلية المتابعة، التي أُطلقت بمبادرة من الأمين العام ويرأسها السيد روبرت بيتيت، فضلا عن التحقيقات الوطنية. ومن المهم أيضا أن تستفيد التحقيقات الوطنية من التوصيات التي قدمتها الآلية، لا سيما فيما يتعلق بإجراء تحقيقات شاملة وقوية من الناحية القانونية دون وضع جداول زمنية مصطنعة لاستكمالها. ونرحب بالتمديد المتوقع لعمل الآلية. ولا يزال القائمون على التحقيق الذي تجريه السويد يواجهون مسائل تتعلق بالتعاون مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أيضا أن ننوه بالجهود الجارية التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين الظروف العامة والأمنية لخبراء الأمم المتحدة، وهي مسألة تتطلب مزيدا من الاهتمام والدعم من جانب المجلس.

فور وصولنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلقينا خبر الإعلان عن حصول الدكتور موكويغ ومستشفى بانزي على جائزة نوبل للسلام. وهذا اعتراف مهم للغاية بجميع النساء المتضررات من الاعتداء الجنسي، وهو يسلط الضوء على المعاناة الهائلة التي يفرضها العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على الضحايا وأسرهن وعلى مجتمعات بأكملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى. فلنأمل أن تساعد الجائزة على الانطلاق في اتجاه وضع حد نهائي للجرائم الأكثر بشاعة وأن يتم تمكين المرأة من الاضطلاع بدور كامل ومتساو في مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد عانى الشعب الكونغولي لفترة طويلة. وستوفر الانتخابات المقبلة وما سيتبعها من انتقال ديمقراطي للسلطة فرصة لتجدد الزخم في وضع مصالح الشعب أولاً.

إن إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية أمر ضروري ولكنه غير كاف بالنسبة لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالانتقال من حالة الطوارئ المستمرة والأزمة الإنسانية تجاه التنمية الحقيقية على أساس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتمتع جميع الكونغوليين بحقوقهم الأساسية أمر ضروري. ويجب على جميع أصحاب المصلحة الوطنيين وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي أن يركزوا الجهود الآن على ضمان الاستفادة من فرصة تغيير المسار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد مكنتنا زيارة الأسبوع الماضي لجمهورية الكونغو الديمقراطية من إجراء تحليل أفضل للتحديات التي يواجهها البلد في الفترة التي

تسبق الانتخابات. وأود أن أشكر ممثلي فرنسا وبوليفيا وغينيا الاستوائية على تحضيراتهم وعلى الإحاطات الإعلامية المستفيضة التي قدموها صباح هذا اليوم. وكذلك أود أن أشكر السيدة ليلى زروقي والسيد سعيد جينيت على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهما للتو. وستظل مملكة هولندا تدعمهما دعما كاملا.

أود أن أركز على ثلاث نقاط اليوم. أولا، أود أن أشاطركم بعض الجوانب البارزة لزيارة مجلس الأمن. وثانيا، سأشدد على أهمية تدابير بناء الثقة في المرحلة النهائية من الأعمال التحضيرية للانتخابات. وأخيرا، سأتناول دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ما يتصل بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، أود أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن الزيارة التي قمنا بها مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنني أشكر السلطات الكونغولية والبعثة على حسن الضيافة. لقد كشفت مقابلاتنا العديدة عن مدى تأثير الخلافات السياسية بين الأحزاب المختلفة على حياة الناس. وقد استوقفني على وجه الخصوص لقاؤنا بالمرشحات. لقد كن يتفجرن طاقة إيجابية وأظهرن إرادة واضحة لتحسين مستقبل الكونغو.

وخلال زيارتنا، مُنحت جائزة نوبل للسلام للدكتور دينيس ماكويغي. ومملكة هولندا تعرب عن إعجابها بالتزامه تجاه صحة وكرامة المرأة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرسل ذلك التكريم رسالة سياسية إلى جميع بلدان العالم، ويحثها على مواصلة مكافحة العنف الجنسي في مناطق النزاع. كما نرحب بإعادة الرئيس كابيلا كابانغي التأكيد على تلك الرسالة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء العنف الجنسي. ونحن نتطلع إلى مواصلة تنفيذها.

وتتعلق نقطتي الثانية بالشهرين المتبقيين للتحضير للانتخابات. لقد تم اتخاذ عدد من الخطوات الهامة لضمان إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ويتبادر إلى ذهني تدريب المراقبين الوطنيين وتوفير السلطات للمواد اللوجستية اللازمة. وكما أشار زميلنا الفرنسي، يمكن تلخيص المشكلة المتبقية في كلمة واحدة – الثقة. فهناك انقسامات سياسية عميقة. ونحن ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تعزيز تعاونها بغية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة. وندعو اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى زيادة الشفافية والانفتاح. ونؤكد على ضرورة أن تتمكن جميع الأحزاب السياسية من تنظيم حملات انتخابية بأمان. وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق عشية السنة الجديدة، ولا سيما فتح الحيز السياسي. ونشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعوة مراقبين مستقلين. وتدابير بناء الثقة هذه ذات أهمية حاسمة لمصداقية الانتخابات.

وتتعلق نقطتي الثالثة ببعثة الأمم المتحدة. وأشير إلى أن البعثة على استعداد لتقديم الدعم اللوجستي للعملية الانتخابية. غير أن من المهم النظر إلى ما بعد ذلك الموعد النهائي لأن الانتخابات لن تزيل الأسباب الجذرية للنزاع، الذي ما زال يؤثر على الملايين من المدنيين في شرق الكونغو.

وقد أثار إعجابي، خلال زيارتنا، جهود البعثة تجاه مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي آذار/مارس الماضي، ساعد رئيس وزرائنا، مارك روت، على إطلاق تلك المبادرة هنا في مجلس الأمن دعما للأمين العام غوتيريش (انظر S/PV.8218). وبرهنت البعثة على أنها قادرة على العمل بشكل أكثر استباقية ومرونة. ونحن نشيد بقائد القوة على التزامه بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. فهدفه هو إنقاذ الأرواح، لا إحصاء الموتى. وفي الوقت نفسه، لاحظتُ الحاجة إلى الموارد لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للحماية من خلال التوقعات. ويشمل ذلك العتاد الجوي ونظارات الرؤية الليلية والاستخبارات. وسيتعين تقييم هذه الاستراتيجية من أجل استخلاص الدروس لعمليات حفظ السلام الأخرى.

ومن الضروري كذلك أن تتاح للبعثة إمكانية الحصول سريعا على جميع المواد التي لم تدخل بعد الأراضي الكونغولية. وتظل المهمة الرئيسية للبعثة تتمثل في حماية المدنيين. ويبين العنف الذي يرتكبه تحالف القوى الديمقراطية في منطقة بيني – وهي منطقة متضررة من فيروس إيبولا – مرة أخرى أهمية تلك المهمة.

وقد بينت لي الزيارة بوضوح الحاجة إلى إنشاء ولاية واقعية وإلى أن تركز البعثة على المهام الرئيسية. وذلك يدل بوضوح على أنه لا ينبغي النظر في أي استراتيجية خروج للبعثة إلا بحذر شديد، مع أخذ احتياجات المدنيين الكونغوليين في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، ينطوي التخفيض المحتمل المبكر لقوام البعثة على مخاطر ستكون لها آثار كبيرة تتجاوز الأراضي الوطنية.

وفي سياق الجوانب الإقليمية، يظل الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يشكل أهمية بالغة، كما أكد على ذلك الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية. ولا يمكن تحقيق كامل إمكانات ذلك الإطار إلا بالإرادة السياسية لأصحاب المصلحة.

في الختام، فإن الوقت المتبقي قبل إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر سيكون حاسما. ويجب على جميع الأطراف أن تضاعف جهودها لكفالة إجراء انتخابات حرة وسلمية وذات مصداقية، من شأنها أن تعزز الآفاق بالنسبة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكنها أن تعول على دعمنا. ويجب علينا أن نحافظ على وحدة المجلس من أجل مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطتين الإعلاميتين الهامتين لكل من الممثلة الخاصة ليلى زروقي والمبعوث الخاص سعيد جينيت. وأود أن أتوقف برهة قبل الانضمام إلى الممثل الدائم للسويد في الإعراب عن الشكر لرئيس بعثة مجلس الأمن، الممثل الدائم لفرنسا، وللرئيسين المشاركين، الممثلين الدائمين لبوليفيا وغينيا الاستوائية، فضلا عن أعضاء أمانة المجلس، على إدارتهم المتميزة للبعثة.

ونود أن نبدأ بالتأكيد على أهمية أن تجري جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، تسمح بتشكيل حكومة جديدة يُعهد إليها بالتصدي للتحديات الخطيرة التي يواجهها البلد. ونشيد، في ذلك الصدد، بالجهود التي تبذلها الحكومة – ولا سيما الالتزام الراسخ الذي أعرب لنا عنه رئيس الدولة نفسه، الرئيس كابيلا كابانغي، في الأسبوع الماضي بإنجاح انتخابات كانون الأول/ديسمبر. وكذلك نسلط الضوء على عمل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في التقيد بالجدول الزمني للانتخابات. ونعيد التأكيد على أهمية دعم المجتمع الدولي لتلك العملية، مع احترام مبدأ السيادة.

وكما ذُكر آنفا، فقد أتيحت لأعضاء مجلس الأمن فرصة الاطلاع المباشر على الحالة والتفاعل مع السلطات الكونغولية والمجتمع المدني، اللذين نشعر بالامتنان لهما على كرم الضيافة.

ونحيط علما على النحو الواجب بالشواغل التي أعربت عنها المعارضة بشأن استخدام أجهزة التصويت. ونحن واثقون بإمكانية التوصل إلى تفاهم في هذا الصدد. ونأمل أيضا أن يتوفر التدريب السليم على استخدامها حتى يتسنى للشعب الكونغولي التعبير عن إرادته دون انتكاسات كبيرة. وعلاوة على المناقشات الفنية واللوجستية المتعلقة بالعملية، نرى من الضروري إجراء نقاش صحي وتبادل للأفكار والمقترحات بين المرشحين، بحيث يكون المواطنون الكونغوليون على بينة عند اختيار قادتهم للمستقبل.

ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء الاعتقالات التعسفية لأعضاء من المعارضة وممثلي المجتمع المدني، الأمر الذي يتنافى مع المناخ الديمقراطي الذي يجب أن تُعقد فيه الانتخابات. وفي هذا الصدد،

نؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق السياسي المعقود في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ونشدد أيضا على الدور الداعم المهم الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، فضلا عن دور البلدان المجاورة، في ضمان أن تصبح العملية الانتخابية نقطة تحول في بناء السلام المستدام في البلد.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نأسف للهجمات المستمرة التي تشنها المجموعات المسلحة ضد السكان المدنيين في شرق البلاد والعنف بين الجماعات العرقية في منطقة كيفو الجنوبية، فضلا عن سرقة الميليشيات للأسلحة من القوات المسلحة. ونرى من الضروري أن تواصل القوات المسلحة والبعثة ولواء التدخل السريع العمل معا لحماية السكان المدنيين على نحو أكثر فعالية، وخصوصا من هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة في منطقة كيفو الشمالية.

نود أيضا أن نؤكد على تنظيم حلقات عمل لتحديد الاحتياجات الإنسانية في البلد، يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونرى أن هذه المبادرة ستعزز التعاون بين السلطات الكونغولية والوكالات الإنسانية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

ونرحب أيضا بعمل البعثة الملتزم والمتفاني في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في تنفيذ خارطة الطريق لتأمين إطلاق سراح الأطفال الذين تجندهم الجماعات المسلحة، ونشدد على ضرورة تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وعلى نفس المنوال، نرحب بالمشاريع المنفذة للحد من العنف المجتمعي في شرق البلاد، والتي أتاحت للمقاتلين السابقين الوصول إلى فرص عمل وحدَّت من خطر تجنيد الشباب من قبل الميليشيات.

أخيرا، نعرب عن بالغ القلق إزاء تفشي فيروس إيبولا مجددا، ونأسف لأنه أودى بحياة ١٢٠ شخصا ويهدد قرابة ٢٠٠ متضرر آخرين، على أقل تقدير. وإننا ندعم وننوه بعمل منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة لمعالجة الحالة بالتنسيق مع الحكومة. ومع ذلك، نلاحظ بقلق أن الفيروس آخذ في الانتشار في المناطق المتضررة من الهجمات المستمرة من قبل المجموعات المسلحة. ومن الواضح أن ذلك يعوق جهود الوقاية من أجل الاستجابة الشاملة وفي الوقت المناسب للتهديد الذي يشكله الفيروس. وإن موظفي البعثة والعاملين في القطاع الصحي في تلك المناطق يستحقون منا التقدير والدعم.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، والمبعوث الخاص سعيد جينيت على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين والزاخرتين بالمعلومات، وكذلك على جهودهما المستمرة وقيادتهما القديرة في الميدان.

ونحيط علما بالتقدم الكبير المحرز في الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقدر جهود اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لضمان تحقيق المعالم الرئيسية في العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، يعد نشر القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات أمرا مشجعا. ونرحب بشدة بقرار الرئيس جوزيف كابيلا كابانغ عدم الترشح للمنصب، بما يتماشى مع الدستور الكونغولي.

وكانت زيارة مجلس الأمن إلى كينشاسا مفيدة جدا بالفعل في مشاهدة التحضيرات الجارية للانتخابات المقبلة في كانون الأول/ديسمبر والتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ونشكر الرئيسين المشاركين على إحاطتيهما بشأن سلسلة المناقشات الهامة التي أجريناها أثناء الزيارة.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال هناك الكثير من التحديات. فقد لاحظنا انعدام الثقة في العملية الانتخابية، مما يؤكد بشكل كبير الحاجة إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق السياسي المعقود في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولا بد أن يعمل جميع أصحاب المصلحة السياسيين الكونغوليين على نحو إيجابي وبناء، مع الاحترام الكامل للدستور الكونغولي ومؤسساته، لتهيئة الظروف الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وسلمية.

وقد اطلعنا بصورة مباشرة على ما تقوم به الأمم المتحدة في الميدان لدعم العملية الانتخابية، وشهدنا استعداد البعثة لتقديم الدعم الفني واللوجستي للجنة الانتخابية. ونلاحظ أن البعثة تنفذ ولايتها في ظل ظروف صعبة وتحتاج إلى كل الدعم الذي يمكنها أن تحصل عليه من المجلس.

إن الدور الذي قامت به البعثة في جهود الاستجابة لفيروس إيبولا، ويشمل عمليات التصدي للتهديد المستمر للمجموعات المسلحة وحماية مساحات الأنشطة الإنسانية، أمر جدير بالثناء.

وما زالت أنشطة القوى السلبية الناشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة تبعث على القلق. ونحيط علما بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الإشراف الإقليمية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المعقود في كمبالا قبل بضعة أيام، والذي شدد، في جملة أمور، على الحاجة إلى نهج جديد يتجاوز التدابير الحالية الرامية لضمان المزيد من التعاون الإقليمي في تحييد تلك العناصر بالكامل دون إبطاء.

وبعد مرور سنوات خمس على توقيع إطار السلام والأمن والتعاون، لا تزال منطقة البحيرات الكبرى تواجه تحديات هائلة. فالحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لبناء الثقة بين بلدان المنطقة في غاية الوضوح. ونأمل أن تبذل جهود أكبر في هذا الصدد، وبدون ذلك لا يمكن إحراز أي تقدم ملموس في تحقيق الأهداف المحددة في إطار السلام والأمن والتعاون. وينبغي لمجلس الأمن دعم وتشجيع بلدان المنطقة على بناء الثقة.

وكما ناقشنا في الأسبوع الماضي، فإن الحالة المتعلقة بالإيبولا مثيرة للقلق. ونعرب عن تقديرنا لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الشركاء الدوليين الذين يبذلون كل جهد ممكن للتصدي للمرض واحتواء انتشاره. وقد نبهتنا منظمة الصحة العالمية بالفعل بشأن الخطر المحتمل لانتشار الفيروس إلى أجزاء أخرى من البلد وفي المنطقة الأوسع، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للسلام والاستقرار الإقليميين. وبالتالي، هناك حاجة لتعبئة أكبر للدعم الدولي لجهود الاستجابة المستمرة لاحتواء انتشار المرض. وفي هذا السياق، نعتزم اقتراح مشروع قرار يستند إلى مناقشتنا الهامة في الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى المشاركة مع جميع أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة خلال الأيام المقبلة.

السيدة إدجانغ مانغي (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيدة زروقي، والمبعوث الخاص جينيت على قيادتهما وتفانيهما وإحاطتيهما الوافيتين بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

نود بداية أن نعرب عن شعورنا بالقلق والتعاطف مع بلدنا الشقيق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب تفشي فيروس إيبولا فيه مؤخرا.

وتولي جمهورية غينيا الاستوائية أهمية قصوى للأحداث الجارية هناك. ونظرا لالتزامنا القوي بروابط الأخوة والصداقة فضلا عن أننا أعضاء في المؤسسات دون الإقليمية نفسها، فإننا ننظر إلى المشاكل التي تعاني منها كما لو كانت مشاكلنا نحن أيضا. وقد بذلت جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودا كبيرة لأجل تحقيق الاستقرار وشرعت في عملية لإعادة الإعمار. ونشيد بتلك الجهود وندرك أن ذلك البلد يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه، ونحن متفائلون بذلك.

وتتسم التطورات الإيجابية السابقة لإجراء الانتخابات الثلاثية الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر بالأهمية لتحقيق الاستقرار الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تقدما كبيرا قد أُحرز في العملية الانتخابية فيما يتعلق بالاستعدادات وفقا للجدول الزمني للانتخابات ونشر القوائم الانتخابية بما يتسق مع التشريعات، والتخفيف من التوترات السياسية، والحوار بين جميع الأطراف بشأن استخدام آلات التصويت، في جملة أمور أخرى. ولهذه الأسباب، ندعو الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وجميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة المعنية إلى مواصلة تعزيز العملية لضمان تمكين جميع المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت في ظل أفضل الظروف الممكنة، مع زيادة توعية المواطنين بكيفية ممارسة ذلك الحق.

ونحث جميع الأطراف الفاعلة الكونغولية إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وأن تبذل كل ما في وسعها لضمان مصداقية وشفافية وشمول الاقتراع المقرر إجراؤه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر في أجواء هادئة. ولا شك أن التقيد التام باتفاق سان سيلفستر المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يعدُّ أفضل ضمان لإجراء انتخابات مرضية ثم الانتقال السلمي للسلطة لاحقا. وهذه جوانب رئيسية لضمان شرعية السلطات المنتخبة، وخاصة استقرار البلد والمنطقة. ومن العوامل الرئيسية أيضا تخفيف حدة التوترات السياسية وتنفيذ التوصيات الصادرة عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية وكفالة الحوار بين جميع الأطراف بشأن استخدام آلات التصويت. ونرحب في ذلك الصدد، بالخطوة الإيجابية المتمثلة في عقد اجتماع مختلف الأحزاب السياسية في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

ومن الدروس المستفادة من آخر زيارة لمجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه ولكي تكلل الانتخابات المقبلة بالنجاح الباهر وينظر إليها باعتبارها خطوة إلى الأمام لصالح الشعب الكونغولي، يجب تحليل جميع السيناريوهات المحتملة بعد الانتخابات بهدف اتخاذ التدابير التي تضمن بناء وتعزيز السلام الدائم في البلد.

ونرحب بالبيان العلني عن حالة الأمة الذي أدلى به الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي في ١٩ تموز/يوليه أمام جلسة مشتركة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وأكد الرئيس مجددا عزمه على احترام دستور البلد، وشدد على أن حكومته لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بتحمل مسؤوليتها الكاملة في تمويل الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات. وشدد أيضا على عدم نيته الترشح في الانتخابات الرئاسية. وفي سياق الممارسة المشروعة للسيادة والاستقلال، فإن إعلان الرئيس ذاك يدل على عزمه والتزامه إزاء بلده. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها خلال هذه العملية الانتخابية، مع احترام مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فلا تزال التحديات قائمة في الجزء الشرقي من البلد، كما يتضح من أحداث العنف بين القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة حول منطقة بيني. ولذلك، فإننا ندعو الحكومة إلى مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى معالجة الحالة الأمنية والتصدي لأنشطة الجماعات المسلحة وحماية المدنيين في مختلف المقاطعات، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث جميع الأطراف المعنية أيضا على العمل بطريقة تتسم بالمسؤولية بغية تعزيز التماسك الاجتماعي خلال الفترة الانتخابية خاصة، فضلا عن وقف الأعمال القتالية من جانب الجماعات المسلحة. ونحث السلطات الكونغولية أيضا على مواصلة الالتزام بتقديم

المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة.

وتدين جمهورية غينيا الاستوائية أعمال النهب والاستغلال في مناطق النزاع ونقل المواد الخام إلى المناطق الأخرى، بما يعزز ممارسات الكيل بمكيالين التي لوحظت خلال النزاعات، بل تبين الأسباب وراء النزاعات نفسها في بعض الأحيان. ودون التوصل إلى حل نهائي للمشكلة، تظل احتمالات النجاح في تسوية مسألة السلام والأمن في المنطقة بعيدة المنال. ويحقق الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية فوائد اقتصادية كبيرة لا توجه إلى مصلحة الشعب الكونغولي، بل إلى جهات أخرى بدلا من ذلك. ولذلك، فمن المهم أن تتخذ الخطوات اللازمة لوضع حد لذلك الوضع، وفرض عقوبات على الذين لا يتمثلون للمعايير الدولية في هذا الصدد إذا لزم الأمر.

وترى غينيا الاستوائية أن المساعدة التي تقدمها مختلف المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عامل أساسي في السعي إلى إيجاد حل دائم للحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تحقيقا لتلك الغاية، تود غينيا الاستوائية أن تكرر النداء الذي وجّهه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لإنشاء آلية تنسيق تشمل جميع الجهات الفاعلة التي ذكرتها لضمان فعالية واستمرار الدعم المقدم للبلد. وتدعو غينيا الاستوائية أيضا إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقّع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا. ونحث الأطراف الموقّعة والجهات الضامنة له على اتخاذ الخطوات اللازمة ومضاعفة جهودها الرامية إلى كفالة تنفيذه بصورة كاملة وفعالة. ولذلك، فأن من الأهمية بمكان تحييد الجماعات المسلحة التي تواصل أنشطتها في شرق البلد.

فالإشادة المستحقة بالعمل الممتاز الذي أداه الدكتور دينيس ماكويغي وزملاؤه في مستشفى ومؤسسة بانزي، فضلا عن صمود ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثالان على التزام إخوتنا وأخواتنا الكونغوليين واستثمارهم الشخصي في تنمية بلدهم وتحقيق الرفاه لشعبهم. ونحن بحاجة إلى أن تسود روح الانتصار والتضامن تلك في القارة ويجب تشجيعها.

وعليه، أود أن أختتم بياني بدعوة جميع الأطراف المشاركة في العملية إلى مواصلة السير على طريق الحوار الداخلي الشامل وتفادي أي أعمال عنف قد تؤدي إلى تعطيل العملية. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل للحكومة وبعثة الأمم المتحدة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأطراف الأخرى المعنية بشكل مباشر بالعملية الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة لضمان تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية والالتزام بخريطة طريق الانتقال السلمي للسلطة في مناخ من السلام والوئام الوطني.

السيد العتيبي (الكويت): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، كما نتقدم في البداية بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديموقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي، وللمبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، على الإحاطتين القيمتين اللتين تقدما بها.

وفيما يتعلّق بالزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر الحالي، نتقدم بالشكر لحكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية على تسهيل زيارة الوفد منذ الوصول

للعاصمة كينشاسا إلى وقت المغادرة، كما نشكر السيدة ليلى زروقي وكافة العاملين في البعثة وموظفي شعبة شؤون مجلس الأمن، وبالطبع وفود كل من بوليفيا وفرنسا وغينيا الاستوائية على الترتيب المميز والجهود التي بذلوها لإنجاح الزيارة، التي نأمل بأن يكون لها انعكاسات إيجابية ومفيدة على مداولاتنا للوضع في الكونغو.

وأود أن أتطرّق لثلاثة مواضيع في هذه المداخلة. أولاً، الشأن السياسي. يتزامن نقاشنا اليوم مع بدء العد التنازلي للحدث الأهم فيها وللشعب الكونغولي، وهو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية على المستوى الوطني والمقاطعات بعد ما يقارب الشهرين من تاريخ اليوم. وبعد نتائج الزيارة التي شاركنا بها وما لاحظناه خلاها من عزم حكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية على الالتزام بجدول الانتخابات الزمني وعقدها بالموعد المعلن عنه حسب التقويم الانتخابي بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فإننا نتطلع أن تُنهي عملية الانتخابات حقبة التشنجات السياسية التي عاشتها البلاد، وأن تُعقد الانتخابات وفق معايير الحرية والشفافية، وأن تكون شاملة لجميع فئات الشعب الكونغولي وذات مصداقية وتتماشى مع ما نصّت عليه القوانين الكونغولية والدستور الكونغولي. كما يجب أن تُراعى فيها عملية إعادة بناء تدابير الثقة عبر مشاركة جميع الأحزاب السياسية الكونغولية كما نص الاتفاق السياسي المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ونرحّب كذلك بالجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للتأكد من إنجاز المعالم الرئيسية للعملية الانتخابية، ونشر القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على الصعيدين الوطني والمقاطعات. ونؤكد على ضرورة أن يكون هناك توافق على المسائل الخلافية التي لا زالت عالقة، مثل استخدام آلات التصويت الإلكترونية في يوم التصويت، وسجل الناخبين، وتمويل العملية الانتخابية التي تعهدت بها الحكومة الكونغولية بالكامل، وضمان الدعم التقني واللوجستي من البعثة قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخابات.

وفيما يتعلّق بالحالة الإنسانية، فإن استمرار الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديموقراطية لهو أمر مقلق للغاية وفق تقرير الأمين العام الأخير الصادر بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (S/2018/882)، والأرقام الخاصة بالحالة الإنسانية من اللاجئين والمشردين والنازحين والمحتاجين للمساعدات العاجلة التي ذُكرت فيه، فلا تزال أرقام الاحتياجات الإنسانية للشعب الكونغولي تدعو للقلق، خصوصاً بعد إعلان وزارة الصحة الكونغولية في ١ آب/أغسطس الماضي عن تفشي وباء إيبولا، والذي راح ضحيته أكثر من ١٢٠ شخصاً، فلا بد أن تكون هناك وقفة حقيقية من قبل الحكومة الكونغولية بالتعاون مع المجتمع الدولي لتلبية تلك الاحتياجات وإيجاد حلول لها ورفع المعاناة الإنسانية عن المحتاجين. ونُشيد هنا بجهود البعثة ومنظمة الصحة العالمية على سرعة استجابتهما لمكافحة انتشار هذا الوباء.

ثالثاً وأخيراً، الوضع الأمني. إن استمرار ظاهرة العنف والنزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وخصوصاً في منطقة شرق الكونغو، لا زالت تشهد تصعيداً مسلحاً بدرجات متفاوتة في مختلف المناطق، هو أمر يدعو للقلق كون تأثيرات تلك النزاعات المسلحة تمسّ بشكل مباشر حياة المدنيين العزّل وتعرّضها للخطر، وتستنزف الموارد الطبيعية والبشرية للبلد. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود الكبيرة التي تقوم بها البعثة وأفرادها لمكافحة تلك الهجمات المسلحة وحماية المدنيين، وندعو جميع الأطراف المتسببة بتلك النزاعات المسلحة إلى ضرورة وقفها حفاظاً على أرواح المدنيين العزّل، ولتحقيق الاستقرار الأمني المنشود.

وفي الختام، نؤكّد دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد سعيد جينيت، ولمبادرات الاتحاد الأفريقي،

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في متابعة تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين دول المنطقة لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية والإنسانية على المستويين الوطني والإقليمي، وإنهاء النزاعات وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها منذ سنوات طويلة. ونأمل بأن يتحقق هدف الاتحاد الأفريقي بأنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيتم إخماد نار الحروب، وفقاً للاتفاق الإطاري.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة زروقي، على إحاطتها الإعلامية الممتازة وعلى المشورة التي قدمتها إلى مجلس الأمن أثناء زيارتنا في الأسبوع الماضي. وأود أيضاً أن أشكر المبعوث الخاص جينيت على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقوم به في المنطقة لدعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

لم يتبق سوى ٧٣ يوماً على الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الانتخابات التي ستكون حاسمة بالنسبة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ولآفاق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى على حد سواء. وإذا نجحت، كما قال سفير فرنسا، فإنها ستثبت أنها نقطة تحول تاريخية: أول انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستكون بمثابة الأساس لبناء السلام والاستقرار والازدهار.

وأعتقد أن من المهم أن نُقرّ، بصفتنا المجلس، بالتقدم الذي تم إحرازه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما نشر قائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات والانتخابات البرلمانية، وبأن جميع الأطراف تقيّدت حتى الآن بالجدول الزمني للانتخابات المنصوص عليه. ولكن إذا كان هناك من درس استفدتهُ شخصياً من زيارة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهو أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فلكي تكون الانتخابات ذات مصداقية، ثمة حاجة إلى تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولكن لا يزال هناك انعدام للثقة فيما بين الشخصيات المعارضة والمجتمع المدني والحكومة، ومن الواضح أن الكثير من الكونغوليين يشعرون بأن الشروط اللازمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية لا وجود لها في الوقت الراهن. ولا يزال هناك عدد من المسائل المعلّقة.

أولاً، فيما يتعلق بآلات التصويت الإلكتروني، ذكرت الممثلة الخاصة زروقي الدراسة التي أعدّتها مؤسسة ويستمنستر للديمقراطيات عن الآلات والتوصيات التي طرحتها. ونود أن نحثّ اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على تنفيذ تلك التوصيات بشأن كيفية تحسين الآلات، وأن نُشجعها على القيام بأنشطة التواصل مع المعارضة والمجتمع المدني بشأن كيفية عمل الآلات وإزاء الكيفية التي يمكن بها للجنة تنفيذ التوصيات. ونود أيضاً تشجيع المعارضة على المشاركة البنّاءة مع اللجنة الانتخابية عندما يتعلق الأمر بالاستفادة المثلى من آلات التصويت الإلكتروني.

ثانياً، هناك تساؤلات حول تسجيل الناخبين. ونحث اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على تنفيذ توصيات المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

ثالثاً، كما ذكر سفير الكويت، يحتوي اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر على عدد من تدابير بناء الثقة، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التجمع والتعبير. ونرحّب ترحيباً حاراً بالالتزام الذي تعهد به الرئيس كابيلا كابانغي للمجلس بأن حكومته ستسمح بالتجمعات السلمية في الفترة التي تسبق الانتخابات.

رابعاً، نعتقد أن التقييمات المستقلة لمراقبة الانتخابات تساعد على بناء الثقة والاطمئنان في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. ونرحب بالتزام الرئيس كابيلا كابانغي بتيسير توفير مراقبين من المنطقة.

خامساً وأخيراً، لا أعتقد أن أي شخص يستخف بالتحديات اللوجستية لتنظيم ثلاث مجموعات من الانتخابات في نفس اليوم. وقد عرضت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم دعمها إلى الحكومة، ويحدونا وطيد الأمل في أن تقبل الحكومة هذا العرض.

وتواصل البعثة القيام بدور حيوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء في دعم الانتخابات أو في حماية المدنيين. وتشعر المملكة المتحدة ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاساي وتنجانيقا وأثر ذلك على السكان المدنيين. إنه اتجاه يبعث على القلق الشديد، ونحن نؤيد دعوة الأمين العام السلطات، بدعم من البعثة، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين. كما يساورنا القلق إزاء تزايد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وعلى نحو ما ذكر سفير السويد، من المقلق بشكل خاص أن ٥٩ في المائة من تلك الانتهاكات في جميع أنحاء البلد يرتكبها أعوان الدولة. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ألا تدخر وسعا في تقديم المسؤولين عن هذه التجاوزات والانتهاكات للمساءلة.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء تفشي فيروس إيبولا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بالدور الريادي الذي قامت به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية التصدي على وجه السرعة لتفشي فيروس إيبولا. ولا نزال على استعداد لتقديم المزيد من الدعم.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا على أهمية الثلاثة وسبعين يوما المقبلة. لقد قطعنا شوطا طويلا، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويجب أن يظل المجلس، جنبا إلى جنب مع المنطقة، مشاركا وداعما لكفالة أن يؤدي إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية إلى الانتقال السلمي للسلطة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها الإعلامية الممتازة. والشكر موصول للسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أنضم إلى الآخرين في الإشادة بممثلي فرنسا وبوليفيا وغينيا الاستوائية والأمانة العامة على التنظيم الذي لا تشوبه شائبة للزيارة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونظرا لأنه لم يعد يفصلنا عن إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية سوى شهرين، فإن وفد بلدي يرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات. وتحث كوت ديفوار مرة أخرى جميع الجهات المعنية السياسية الكونغولية، ولا سيما المرشحين لمختلف الانتخابات التي ستجرى في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، على العمل لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وسلمية وذات مصداقية وفقا للتوصيات الواردة في البيان المشترك الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (SC/13430) في أعقاب الاجتماع التشاوري المشترك السنوي الثاني عشر الذي عقد في نيويورك في ١٩ تموز/يوليه. كما يلاحظ وفد بلدي التزام

السلطات الكونغولية بإجراء انتخابات شفافة ضمن الإطار الزمني اللازم وضمان تمويلها.

ومع ذلك، يعتقد وفد بلدي أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الجدول الزمني الانتخابي، فإن عدم توافر توافق في الآراء بشأن استخدام آلات التصويت والحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال مسائل مثيرة للقلق. وفيما يتعلق بمسألة آلات التصويت، تأسف كوت ديفوار لاستمرار تباين الآراء بين الأطراف الكونغولية الفاعلة. ولذلك، فإن وفد بلدي يشجع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية على المشاركة في حوار بناء دون تأخير بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن تدهورها، الذي يرتبط بأنشطة الجماعات المسلحة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا وأويلي العليا، وما يترتب عن ذلك من تدهور في الحالة الإنسانية في تلك المناطق، تعد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى العصف بأي أمل في استعادة السلام الدائم، الذي يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية. ولذلك، فإن وفد بلدي يحث البعثة على عدم ادخار أي جهد لضمان حماية المدنيين وتعزيز عملياتها المشتركة مع القوات المسلحة الكونغولية، من أجل التصدي للتهديدات التي تشكلها هذه الجماعات المسلحة.

كما ترحب كوت ديفوار بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وجميع موظفي البعثة، فضلا عن الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية وجميع الشركاء الداعمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتشاطر وفد بلدي الأمل في أن تسهم الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر إسهاما كبيرا في حل الخلافات المتبقية بين الجهات المعنية فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن آفاق تحقيق سلام وأمن دائمين في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال تواجه تحديات سياسية وإنسانية كبيرة في ظل أجواء أمنية معقدة. وفي هذا الصدد، تقدر كوت ديفوار العمل الذي يقوم به المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتضافر مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بغية توفير استجابات ملائمة للتحديات التي أشرت إليها. ويشجع بلدي المبعوث الخاص للأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى تنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري، ويؤيد التصدي للأولويات المحددة بالتعاون مع قادة البلدان الموقعة والأمين العام، بهدف تنفيذ الفقرة ٢٤ من القرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧).

ويحدد اتفاق أديس أبابا الإطاري التدابير الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية اللازمة للقضاء على دورات العنف المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتواصل بلدان منطقة البحيرات الكبرى والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي التصرف في إطار تعاوني مناسب يمكنها من خلاله معالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار في المنطقة على نحو متضافر. لذلك، تدعو كوت ديفوار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إلى زيادة دعمهم من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري، وهو أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار في ذلك الجزء من القارة الأفريقية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية، والممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي، والمبعوث الخاص للأمين العام سعيد جينيت، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. وأود أن أتوجه

بالشكر للسلطات الكونغولية على حسن الضيافة التي حظينا بها أثناء الزيارة التي قمنا بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكر ممثلي الأمانة العامة، ولا سيما شعبة شؤون مجلس الأمن، وإدارة شؤون السلامة والأمن، على الترتيبات الممتازة التي تمت من أجل الزيارة التي قام بها مجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا لزملائنا ممثلي فرنسا وبوليفيا وغينيا الاستوائية على التعاون المثمر وعلى ما أجريناه من مناقشات.

لقد كانت هذه الزيارة حسنة التوقيت وقيمة للغية. فالخبرة المكتسبة بفضل الرحلة إلى كينشاسا لا تترك مجالا للشك في أن الشعب الكونغولي يرغب في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهو يستحق ذلك. وتكرر بولندا دعوتها لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنظيم عملية انتخابية شاملة وشفافة حقا. فالانتخابات الرئاسية والتشريعية على الصعيدين الوطني والمحلي تمثل فرصة تاريخية لبدء فترة انتقال سلمي، وتشكل خطوة نحو مرحلة أخرى من الإصلاحات اللازمة. ولا يزال بناء الثقة بين جميع الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة يشكل شرطا مسبقا لتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وفي هذا الصدد، من المهم كفالة توافق سياسي شامل في الآراء بشأن المسائل العالقة، ولا سيما استخدام آلات التصويت وسجل الناخبين. ونشجع الحكومة على مواصلة الحوار، والتنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة الواردة في اتفاق ليلة رأس السنة المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأطراف. وغني عن القول إن احترام حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، أمر بالغ الأهمية للانتقال الديمقراطي للسلطة وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، تشجع بولندا جميع الجهات الفاعلة السياسية، وكذلك ممثلي المجتمع المدني، على الأخذ بزمام العملية السياسية، المشاركة بحق في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي هذا الصدد، تود بولندا التشديد على دور المرأة، التي تمثل رأس مال بشري استثنائي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن تكفل لها المشاركة العادلة والآمنة في العملية السياسية الجارية.

إنهن يستحقن مشاركة سياسية أكبر في العملية الانتخابية. وقد أعجبت بحماسهن والتزامهن في ذلك الصدد. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية ووضوح مبادرة الشعب الكونغولي. ويحق لهن الفخر بشكل خاص بأن أحد مواطني بلدهن، الدكتور دونيس ماكويغي، قد حاز مناصفة على جائزة نوبل للسلام لهذا العام، على ما بذله من جهود من أجل إنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب والنزاعات المسلحة.

وإذ نضع في اعتبارنا الحالة الأمنية وكذلك ازدياد أنشطة الجماعات المسلحة في مختلف المقاطعات، نقدر مشاركة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوفير الحماية للمدنيين في الميدان وجهودها للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالعملية الانتخابية. وتود بولندا أن تعرب عن تقديرها وتأييدها التام للعمل المشترك الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة، ليلى زروقي، والمبعوث الخاص، السيد سعيد جينيت، وكذلك الرجال والنساء العاملون في البعثة. وإذ نحيط علما بالقرار الذي اتخذته الحكومة لتمويل العملية الانتخابية بشكل كامل، فإننا نشجع السلطات على الاستفادة من استعداد البعثة لتقديم الدعم التقني واللوجستي إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وتواجه منطقة البحيرات الكبرى باستمرار تحديات سياسية وأمنية جسمية. والمنطقة لا تزال تعاني من الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وبولندا، إذ تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلت حتى الآن، تشجع جميع الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على إبداء مزيد من الإرادة السياسية والتعجيل بتنفيذ ذلك

الالتزام. إن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر تأثيرا كبيرا على الاستقرار في وسط أفريقيا وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء. ويجب الحفاظ على التعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية والدولية دعما للعملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل الأولوية. وفي الختام، أود أن أشدد على أن الانتخابات المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تمثل خطوة لا غنى عنها على طريق إحلال السلام الدائم ومستقبل أفضل للشعب الكونغولي ولمنطقة وسط أفريقيا برمتها.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، والمبعوث الخاص للأمين العام السيد سعيد جينيت على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد زار أعضاء مجلس الأمن مؤخرا جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمكنوا خلال تلك الزيارة من التوصل إلى فهم مباشر وأعمق للحالة في البلد. ومن خلال تلك الزيارة، خلصنا إلى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تود بشكل قوي تولي زمام عملية صون السلم والاستقرار الدوليين. وقد حققت تقدما جيدا في الأعمال التحضيرية للانتخابات والعملية السياسية وإدارة منطقة كاساي.

إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها هما أفضل من يفهم الحالة التي يواجهها البلد والخطوات التي يجب اتخاذها. وعلى المجلس والمجتمع الدولي احترام رغبات وجهود شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والإقرار بها على نحو كامل ومواصلة تشجيعه على تحقيق إمكاناته والاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والاستقرار الدوليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدات اللازمة على أساس احتياجات البلد.

أولا، يجب علينا أن نواصل السعي إلى مزيد المزيد من الحوار والاتصالات فيما بين جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتنفيذ الفعال للاتفاقات السياسية المبرمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وإجراء الانتخابات بشكل سلس. ثانيا، يجب علينا أن نبرز على نحو كامل دور الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونعزز التنسيق الإقليمي، وتنفذ بصورة فعالة إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ونركز على التصدي لمشكلة الجماعات المسلحة من أجل تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. ثالثا، يجب علينا تحسين كفاءة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز المشاورات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ أفضل لولاية البعثة. رابعا، يجب أن نواصل توسيع نطاق جهود الإغاثة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساعدة على السيطرة على فيروس إيبولا.

والصين، كما هو الحال دائما، ملتزمة التزاما راسخا بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد قدمت الصين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدات الإنسانية، مثل اللوازم الطبية والأغذية، وتشارك بنشاط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. والصين على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي ومواصلة الاضطلاع بدور بناء في دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية لتولي زمام العملية الوطنية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد سعيد جينيت، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. كما نشكر جميع موظفي الأمانة

العامة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي ساعدتنا على القيام بزيارة هامة وناجحة للغاية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أثناء زيارتنا للكونغو، أعرب جميع أعضاء المجلس عن أملهم في أن يساعد إجراء الانتخابات في وقتها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر على الحد من التوترات السياسية في البلد وتحقيق استقرار الحالة في ذلك البلد. وعلى نحو ما أتيحت لنا الفرصة لنراه مباشرة،، فإن الأعمال التحضيرية التقنية والتشريعية لانتخابات كانون الأول/ديسمبر تجري وفقا للجدول الزمني للانتخابات الذي حددته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنقوائم الانتخابية تمت مراجعتها برعاية المنظمة الدولية للفرانكوفونية ونشرت نسخة نهائية في أيلول/سبتمبر حذفت منها أوجه التكرار وعدم الدقة.

ونرحب بأن نصف الأحزاب السياسية في البلد قد وقعت بالفعل على مدوّنة قواعد السلوك الانتخابي. ويتم التعجيل بموعد الانتخابات أيضا عن طريق نشر القائمة النهائية للمرشحين المسجلين. ونحث قوى المعارضة على أن تتخلى عن خططها السلبية وتشارك بنشاط في الحملة الانتخابية وألا تتوقع من مجلس الأمن تقييم القرارات الصادرة عن المحاكم الكونغولية. ففي هذه المرحلة الهامة، سيكون من غير المقبول وغير المسؤول من حيث مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية محاولة التأثير على الحالة. وهذا ينطبق بشكل خاص على مسألة استخدام آلات التصويت الإلكترونية لطباعة بطاقات التصويت، وهو ما يجري على قدم وساق، كما تسنى لنا أن نرى بأنفسنا.

لكننا في الوقت نفسه نناشد قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية بذل مزيد من الجهود بغية بناء الثقة فيما بين القوى السياسية الرئيسية في البلد. فكما نفهم الأمر، فإن الأعمال التحضيرية اللوجستية للانتخابات تضطلع بها بالفعل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ونوافق على أنه بغية تجنب تعطيل العملية الانتخابية، لا بد من ضمان تمويلها المستدام. ونحترم قرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاعتماد إلى حد كبير على مواردها الخاصة في ذلك الصدد،

وفي الوقت نفسه، نود أن نوجه الانتباه إلى القدرات اللوجستية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المستعدة للإسهام في الجهود التي تبذلها سلطات البلد في أي وقت. غير أن دور البعثة في تنظيم وإجراء الانتخابات ينبغي ألا يتجاوز الولاية المحددة في القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨). ويجب تنفيذ حماية المدنيين في سياق الانتخابات مع الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية لحفظ السلام ومن دون التدخل في الشؤون الداخلية لكينشاسا.

إن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست حلا سحريا في حد ذاتها.

ويجب أن نركز على البرامج الاجتماعية والاقتصادية وعلى حل الأسباب الكامنة وراء الأزمة، دون أن ننسى مدى أهمية مواصلة التصدي للجماعات المسلحة غير المشروعة في المناطق الشرقية من البلد، التي لا تزال تشكل خطرا على السكان المدنيين ويمكنها زعزعة استقرار منطقة البحيرات الكبرى. ونحن على يقين من أن هذه المسألة الأخيرة ينبغي النظر إليها كمؤشر رئيسي لاستقرار البلد، وأن ترتهن القرارات المتعلقة بالآفاق المستقبلية والإطار الزمني لانسحاب البعثة بكيفية تطورها، نظرا لأن مهمة البعثة الرئيسية تتمثل في علاج الحالة الأمنية.

ومن المستحيل تحقيق استقرار الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالوسائل العسكرية وحدها. وسوف يتعين استمرار تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في المنطقة الشرقية ومنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن تقديم المساعدة إلى السلطات الحكومية واستعادة المؤسسات الاجتماعية في أجزاء البلد التي تم تحريرها

من المتمردين. ولا ينبغي لنا أن نغفل التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ أحكام الإطار. ونرحب بإطلاق آلية لإعادة المقاتلين السابقين إلى وطنهم، فهذا بلا شك سيحقق زخما إيجابيا في العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا. ويحدونا أمل صادق في أنه سيمكننا في نهاية المطاف، حل هذه المشكلة التي طال أمدها. ومما يبعث على التفاؤل أن مشكلة نقل أعضاء المعارضة في جنوب السودان الذين وصلوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ٢٠١٦ أوشكت أن تحل. ونود أيضا أن نشير إلى دور السيد جينيت في دعم الجهود الرامية إلى اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة وتعزيز السلام والثقة فيها.

ونحن نتفق مع وجهة نظر الدول الإقليمية بأن حل مشاكل الجماعات المسلحة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يساعد على تحسين فعالية لواء التدخل التابع للبعثة. وفي هذا الصدد، نرى أن من المنطقي أن يركز نشاطه الرئيسي في أكثر المناطق معاناة من المشاكل في البلد. وفي الختام، أود أن أحث على ألا نقلل اهتمامنا بكفالة أمن وسلامة حفظة السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

نشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأثني على جهودهما. وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة زروقي، نود أن نسلط الضوء على التقدم المستمر والالتزام الذي أبدته جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال نشر قوائم التصويت وقوائم المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات.

ونرحب أيضا بالجهود الرامية إلى إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة في الوقت المناسب تفضي إلى النقل السلمي للحكومة. ونثني على الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على اتخاذ قرار بأن يمول البلد الانتخابات التي ستجري فيه، وهو ما نعتبره دليلا على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تسير على الطريق الصحيح، وتمتلك القدرة على مواجهة هذا التحدي الكبير. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي العمل مع البلد في هذا الصدد من أجل تعزيز قدرة الحكومة على التصدي لمختلف التحديات المحيطة بالتنسيق والدعم اللوجستي للانتخابات المقبلة، مع احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونؤكد مجددا أن على الأطراف أن تنفذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وندعو مرة أخرى إلى تنفيذ الاتفاق تنفيذ تاما وكاملا. ويجب أن تعمل الحكومة والمعارضة معا من أجل إحراز تقدم في هذا الخصوص. وفي هذا الصدد، نثني على المنظمات الإقليمية وعلى المبعوث الخاص لما قدماه من مساعدة تعاونية في التحضير للانتخابات، ونشجعهما على مواصلة تعاونهما مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وندين العنف الذي ارتكبته الجماعات المسلحة في أنحاء مختلفة من البلد، وهي المسؤولة أساسا عن تدهور الحالة الإنسانية. ونشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ تدابير جديدة لوضع حد للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة – مع الامتثال، حسب الاقتضاء، للقانون الوطني والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان – وبدعم من البعثة، في إطار ولايتها. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها

بعثة الأمم المتحدة، ونشجعها على مواصلة عملها بالتنسيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، نعرب عن تضامننا مع ضحايا تفشي فيروس إيبولا، ونثني على السلطات الكونغولية والمجتمع الدولي والبعثة، ومنظمة الصحة العالمية للاستجابة السريعة للأزمة الصحية.

وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد جينيت، تؤيد بوليفيا المبادرات السياسية والتوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2018/886). ونرحب بالتعاون بين رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا في إعادة المقاتلين السابقين ومُعاليهم، فضلا عن التعاون بين القوات الكونغولية والبعثة.

ونشيد أيضا بعمل المبعوث الخاص ومكتبه لجهودهما الرامية إلى الحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، والتي نعتبرها أحد الأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة، والتي سيكون من المهم للإدارة الكونغولية تحقيق تغيير هيكلي بشأنها، بما يتيح تحقيق استقرار سيادة القانون وتعزيزه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واسمحوا لي أن أعلق على ذلك، فليست المشكلة مجرد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو الاتجار بها فحسب، بل وفي التوزيع غير الأخلاقي للأرباح التي تحققها. وبحسب ما وصفه السيد جنيت ببلاغة، إن الأمر يتعلق أساسا بمواطني البلد – وفي هذه الحالة، جمهورية الكونغو الديمقراطية – الذين ينبغي أن يستفيدوا من تلك الأرباح.

ونثني أيضا على جهود المبعوث الخاص بشأن التعاون في المجالات القضائية والاقتصادية والإنسانية، وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونثني بصفة خاصة على دوره في بناء الثقة واستخدام مساعيه الحميدة في المنطقة، بما في ذلك دعمه للحوار بين الأطراف البوروندية وعلى توليه رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجهاز السياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما نثني على الدور الذي قام به في الحوار الجاري مع الاتحاد الأفريقي، إلى جانب تدابير أخرى ضمن اختصاصاته.

وأخيرا، ندعو الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون إلى تركيز جهودها وإرادتها السياسية من أجل إحراز تقدم في تنفيذه، من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة عن طريق الشراكات الاستراتيجية، وتعزيز الحوار بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ دولة بوليفيا المتعددة القوميات على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تتولون رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أعبر أيضا عن التقدير لسلفكم، الممثلة الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، وأشكرها على إدارتها القديرة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على التزامه لبلدي وعلى تقريريه عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/882 و S/2018/886)، وهما معروضان على المجلس اليوم.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أنقل إلى المجلس اعتذار السيد إينياس غاتا مافيتا وا لوفوتا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، الذي كان يود المشاركة في جلسة هذا الصباح شخصيا، ولكن للأسف، حال دون ذلك عمل عاجل طرأ خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا وفد مجلس الأمن إلى بلدنا، وكان هو مرافقا له.

لقد استمع المجلس للتو إلى إحاطة إعلامية قدمتها السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/882)، وتقرير السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئهما ليس فقط على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين، ولكن أيضا أن أعبر عن مدى تقدير جمهورية الكونغو الديمقراطية لجهودهما الدؤوبة من أجل الاضطلاع بولاياتهما على أفضل وجه ممكن.

ولئن كنا نقدر دقة تقرير الأمين العام، فإنني أود أن أتناول بعض الشواغل التي أثيرت في التقرير وفي بعض البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس فيما يتعلق بمجالات العملية الانتخابية؛ والاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والتدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوترات؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل في إطار العملية الانتخابية؛ والحالة الأمنية والإنسانية؛ وأخيرا، السلام والتعاون والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد أحرزت العملية الانتخابية قدرا كبيرا من التقدم، كما سمعنا اليوم في العديد من البيانات، وهي تسير بشكل طبيعي وفقا للجدول الزمني للانتخابات الذي نشرته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وكما كرر التأكيد رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي، فإن مسارنا نحو انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر لا رجعة فيه. وفي أعقاب نشر القائمة النهائية للمرشحين في ١٩ أيلول/سبتمبر وقبل أقل من ٧٠ يوما على إجراء الانتخابات، تواصل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بجد حملة لزيادة وعي الناخبين بآلات التصويت وكيفية استخدامها، فضلا عن العمل على تعيين فارزي الأصوات ونشر سجل الناخبين المؤقت.

وبغيه تمكين الناخبين من جميع القطاعات الاجتماعية من الإلمام بالآلات التي ستستخدم للتصويت يوم الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قامت اللجنة الانتخابية بوضعها في أماكن عامة مثل المدارس والموانئ والمطارات والقرى، وفي فروعها المحلية. وتأخذ اللجنة على محمل الجد الشواغل والمخاوف والصعوبات المتصلة بالعملية الانتخابية التي أثيرت من جانب السياسيين والشركاء، ولا سيما تلك المتعلقة باستخدام آلات التصويت، واللوجستيات، وشفافية الانتخابات ومصداقيتها، وشمولها للجميع.

وفيما يتعلق بمشكلة آلات التصويت، يحدونا الأمل في أن المناقشات التي أجراها أعضاء المجلس في الآونة الأخيرة في كينشاسا مع رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد أتاحت لهم فهما أفضل لتلك الأداة، التي ستستخدم للمرة الأولى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية زودت بالفعل المجلس بالتفسيرات بشأن الأسباب التي أدت إلى الدعوة لاستخدام هذه التكنولوجيا، وهي تتعلق بتوفير المال والوقت. وبغض النظر عن ذلك، فقد جرى التأكيد على أن الآلة مجرد طابعة لبطاقات الاقتراع، وأنها بالإضافة إلى ذلك، لا تطبع سوى اختيار الناخبين ولا شيء غير ذلك. وقد أكدت ذلك بعثة تقييم الانتخابات التي أوفدتها هيئة اللجان الانتخابية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بين ٥ و ٧ أيلول/سبتمبر، حيث أشارت إلى أن

> ”آلة التصويت تساعد على التغلب على التحديات الحقيقية التي يواجهها البلد من حيث التنظيم اللوجستي للانتخابات، بما في ذلك التكلفة وحسن التوقيت“.

كما أشادت الهيئة باللجنة الانتخابية وشجعتها على مواصلة جهودها لشرح طريقة استخدام آلات التصويت ونشر التوعية بشأنها بين السكان وأصحاب المصلحة السياسيين من أجل منع أي معلومات مغلوطة في هذا الصدد. علاوة على ذلك، ولتحقيق قدر أكبر من الشفافية، خضعت الآلات

للتحليل وتمت الموافقة عليها من قبل خبراء من المنظمة البريطانية التي ذكرت للتو، وهي منظمة وستمنستر للديمقراطية، التي قدمت بعض التوصيات بشأن تدابير الدعم العملي. وفي نفس الجهد لضمان الشفافية، تعمل اللجنة الانتخابية اليوم بالتعاون مع أكثر من ١٣٠ خبيرا دوليا من البعثة بوصفهم مستشارين.

وفيما يتعلق بالشواغل إزاء شفافية الانتخابات ومصداقيتها، تجدر الإشارة إلى أن المنظمة الدولية للفرانكوفونية قد تحققت من القوائم الانتخابية في الفترة بين ٦ و ٢٦ أيار/مايو في كينشاسا، وخلص التدقيق إلى أن إلى أن القوائم الانتخابية كانت عموما وبشكل تام شاملة للجميع وموثوقة ومستكملة وجامعة. وكما هو مبين بوضوح في الفقرة ٦ من التقرير قيد النظر (S/2018/882)، وبعد تنقيح سجل الناخبين، شطبت اللجنة الانتخابية من القوائم ما يصل إلى ٥ ٣٨١ ٧٦٣ ناخبا، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٤٧٢ قاصرا لن يبلغوا سن التصويت بحلول موعد إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ولذلك فإن سجل الناخبين المؤقت يحتوي حاليا على ٣٨٥ ٢٨٧ ٤٠ ناخبا، بعد أن كان الرقم الأولي ٨٩٤ ٠٥٧ ٤٦ ناخبا.

وفيما يتعلق باللوجستيات، ينبغي لنا التشديد على أن الانتخابات مسائل تندرج في إطار سيادة الدول، في هذا الصدد. تؤكد الحكومة الكونغولية التزامها بتمويل تلك الانتخابات من أموالها، مع الأخذ في الاعتبار خطة المدفوعات المتفق عليها مع اللجنة الانتخابية، والاحتياجات الخاصة. ولذلك، اختارت حكومة جمهوريه الكونغو الديمقراطية عدم طلب أي دعم مالي ولوجستي آخر من الشركاء. وعلى الرغم من أننا ما زلنا منفتحين بشأن هذه المسألة، لن نطلب الدعم من الشركاء إلا في حالات الضرورة القصوى.

وفي ضوء ما سبق ذكره، نود أن نؤكد مجددا على عزم جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في جو يسوده السلام، باستخدام آلات تصويت لإجراء تصويت بسيط وسريع وموثوق.

وترى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن بعض الشواغل التي أثيرت ينبغي ألا تكون مصدرا للقلق لأنه لم يعد لها أي مضمون. ويصدق هذا الأمر بوجه خاص فيما يتعلق بالمخاوف إزاء شمول الانتخابات للجميع في أعقاب الإعلان عن عدم أهلية بعض المرشحين، وعن التدابير المتخذة للتخفيف من التوترات. وكما أبلغنا المجلس أكثر من مرة، فقد وضعت الحكومة الكونغولية تدابير لبناء الثقة والتخفيف من حدة التوترات السياسية، على النحو المبين في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ووفقا لقوانين بلدنا، أفرج النظام القضائي عن عدة سجناء، وصفوا بأنهم سجناء سياسيون، اعتقل بعضهم بسبب مشاركتهم في حركات العصيان. وعاد عدد من النشطاء السياسيين الذين كانوا يرغبون في ذلك، بينما اختارآخرون بحرية البقاء في الخارج. وقد أعيد فتح العديد من القنوات التلفزيونية ومحطات الإذاعة التي تواجه إجراءات قانونية، وينتمي بعضها إلى المعارضة. وفي قضايا الأفراد الذين ارتكبوا جرائم بموجب القانون العام، فقد تمت إدانتهم وفقا للقانون، في أعقاب محاكمات عادلة. وهذا ينطبق على ما يسمى بالسجناء المشهورين.

وفي الفقرة ٢٨ من القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، ذكر مجلس الأمن، وهو محق، بأن:

”أي عملية مقبلة لإعادة تشكيل البعثة أو ولايتها ينبغي أن تكون بالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس تطورات الحالة على أرض الواقع“.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ترى جمهوريه الكونغو الديمقراطية أن الدور الخاص للبعثة دعما للأمن في العملية الانتخابية الجارية ينبغي أن يتم بناء على طلب رسمي من الحكومة وعلى أساس الأولويات المحددة لها في هذا الصدد.

ومن جانبها، قررت الحكومة إنشاء فريق خبراء لوضع خريطة لأمن الانتخابات. كما اتخذت قرارات بشأن توفير الأمن للمرشحين الرئاسيين.

وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد مبدأ زيادة القدرة التشغيلية للواء التدخل. وهي لا تزال ترى أن الخفض التدريجي لقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن يبدأ بسحب القوات التي تعتبر غير أساسية وأنه ينبغي أن تكون وحدة لواء التدخل آخر القوات التي تغادر الأرض الكونغولية. وتود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تؤكد مجددا موقف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي يفيد بأنه، حينما تسحب القوات المنتشرة في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان ألا يؤثر ذلك على قدرة لواء التدخل السريع.

وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تعرب جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى عن شعورها بالأسف إذ تشير إلى أن البرنامج لا يزال ليس من ضمن الأولويات الاستراتيجية للولاية الحالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة وهو، نتيجة لذلك، يعاني من نقص التمويل المقدم من الشركاء.

كما يمثل احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وحمايتها أحد الشواغل الواضحة للحكومة خلال الفترة الانتخابية. إن حيز وسائط الإعلام مفتوح للجميع. وشريطة احترام قوانين البلد ونظمه، استؤنفت المظاهرات العامة في جميع أنحاء الإقليم. وفي ذلك السياق، يجب أن نشدد على نجاح عقد اجتماع للمعارضة السياسية في جادة ترايمفال في بلدية كاسا – فوبو في يوم السبت ٢٩ أيلول/سبتمبر، حيث لم تسجل خلال الاجتماع وقوع أية حادثة كبيرة. وأشرف ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية على المظاهرة بصورة مهنية. وتوخيا للشفافية، فإن الحكومة، بمشاركة المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أنشأت لجنتين مشتركتين للتحقيق بغية تحديد انتهاكات حقوق الإنسان والخروقات التي ترتكب في المظاهرات العامة.

وفيما يتعلق بقضية مقتل اثنين من خبراء الأمم المتحدة، تود الحكومة أن تشير إلى أنها، باعتقالها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للمسؤول المزعوم، كونستانتين بولبولا، تتوقع أن تزود بعناصر إضافية من جانب فريق المدعي الخاص، روبرت بيتي، ولجنة التحقيق الدولية، من أجل تمكين الجهاز القضائي الكونغولي من إثبات المسؤولية ومعاقبة الجناة.

إن الحالة الأمنية هادئة بوجه عام في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالأقاليم الـ ١٤٥ خاضعة لسيطرة الحكومة، بالرغم من جيوب انعدام الأمن في بعض مناطق كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد جميع الجماعات المستحكمة حتى القضاء عليها، في حين تتخذ الشرطة الوطنية، من جانبها إجراءات لمكافحة جميع أشكال الجريمة في المدن الكبيرة. وفي الوقت الحاضر، تواصل القوات المسلحة هجومها لتحييد الهجمات الإرهابية المتقطعة وغير المتناظرة التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية، فضلا عن الجماعات المسلحة المحلية المعروفة باسم مايي – مايي. ونود أن نشير إلى أن القوات المسلحة وحدها هي التي تقاتل جميع الجماعات المسلحة بدون دعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، فإن وفد بلدي يرى أنه، من أجل أن يكون الاستقرار مستداما، يجب أن يعتمد على احترام الالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاقات المختلفة باستعادة السلام والأمن في تلك المنطقة، وعلى وجه الخصوص، أولا، اتفاق عام ٢٠٠٦ للسلام والاستقرار والتنمية الذي توصل إليه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبروتوكولات الاتفاق المختلفة؛ ثانيا، اتفاق أديس أبابا الإطاري لعام ٢٠١٣؛ وثالثا، قرارات الاجتماع

الثامن لرؤساء دول وحكومات البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري، الذي عقد في برازافيل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، دأبت على بذل قصارى جهدها لتنفيذ جميع الالتزامات التي قطعت في إطار تلك الاتفاقات المختلفة، بما في ذلك القرارات الأخيرة التي اتخذها رؤساء دول المنطقة في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري، الذي أمر بإعادة التوطين المتزامنة وغير المشروطة لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمقاتلين السابقين لحركة ٢٣ مارس، المتمركزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وأوغندا. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو بلدي الدول الأخرى في المنطقة، لا سيما بعض البلدان المجاورة، إلى بذل العناية الواجبة، بدعم من الشركاء والجهات الضامنة لاتفاق أديس أبابا الإطاري، في التمسك بالتزاماتها.

وفيما يتعلق بالحالة المحددة للمقاتلين السابقين لحركة ٢٣ ارس، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تشعر بالأسف لأنه في نغوما، برواندا، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت قيادة المقاتلين السابقين، وبخاصة القس رونيغا، بشكل علني وعنيف الأشخاص المقرر إعادة توطينهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمام ممثلو الجهات الضامنة، وهي تحديدا، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك ممثلو جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وبالتالي مما أعاق تنفيذ قرارات رؤساء الدول المتخذة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ولا تزال الحكومة تكثف جهودها بشأن مسألة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وخلال النصف الأول من هذا العام، وعقب البيان المشترك الصادر في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٣ الموقع عليه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة، نفذت الحكومة عددا معينا من التدابير لمنع العنف الجنسي ومكافحته.

وكانت تلك التدابير متعلقة بتدريب ضباط التجنيد في القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية والقضاة العسكريين على معايير الكفاءة التشغيلية فيما يتعلق بتقدير السن وخطة عمل لمكافحة العنف الجنسي للقوات المسلحة الكونغولية، فضلا عن إذكاء الوعي فيما بين السكان. وتنفيذا لخطة عمل القوات المسلحة الكونغولية لعام ٢٠١٤ لمكافحة العنف الجنسي، نظمت لجنة القوات المسلحة حلقات عمل في عدة مدن في البلد، بما في ذلك غوما وكانانغا وتشيكابا، ولوبومباشي، بشأن المعايير التنفيذية لتقدير السن ومكافحة العنف الجنسي. وكانت تلك الدورات التدريبية موجهة إلى ضباط التجنيد في القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية. وكان هناك ما مجموعه ٤٠ مشاركا في كل موقع. وكان للدورات التدريبية هدف مزدوج هو تجنب تجنيد أي شخص دون سن ١٨ في القوات المسلحة الكونغولية ولمنع ارتكاب أي فعل من أفعال العنف الجنسي، بتزويد ضباط التجنيد بالقدرة على تدريب المجندين والجنود الآخرين. وعقدت الدورات التدريبية في الفترة بين شباط/فبراير وتموز/يوليه. وستعقد قريبا دورة تدريبية مماثلة في المدن الأخرى، بما في ذلك كينشاسا وكاليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن محكمة العمليات العسكرية تعد لعقد محاكمة واليكالي، التي ستشمل ٣٨٠ شخصا كانوا ضحايا الاغتصاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة على يد قايدي الميليشيا سيرفين نزيتوندا، المعروف بليونسيوا، ونتابو تابيري، المعروف بشيكا، فضلا عن الرجال التابعين لهما. وبدعم من شركائنا، اكتمل بالفعل بناء قاعة للمحكمة ومرفق الاحتجاز المقوى. ولا ننتظر سوى نقل المتهمين لبدء المحاكمة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مشروع القانون المتعلق بالمسؤولية عن ضحايا العنف الجنسي اعتمدته اللجنة الاجتماعية – الثقافية لمجلس الشيوخ في ١٤ حزيران/يونيه، عشية إغلاق الدورة البرلمانية لشهر آذار/ مارس، وينبغي أن يقر في الجلسة العامة في الدورة الحالية.

إن الحالة الإنسانية في مقاطعات كاساي في أعقاب أعمال الإخلال بالنظام العام والتجاوزات التي ارتكبتها ميليشيا كاموينا نسابو تحسنت بقدر كبير. وهناك بعض التداعيات الناجمة عن الاجتماع بشأن بالسلام والمصالحة والتنمية، الذي عقدته الحكومة في كاساي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وتولى رئاسته رئيس الدولة، السيد جوزيف كابيلا كابانغي. وسمحت تلك الفترة للهدوء بإعادة فتح الحدود مع أنغولا بغية العودة الطوعية والسلمية للمواطنين الكونغوليين الذين لجأوا إلى ذلك البلد المجاور. وأكد ذلك التحسن تقرير تموز/يوليه الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالحمة النزفية لفيروس إيبولا، لا بد من القول إن جمهورية الكونغو الديمقراطية شهدت وبائين متزامنين لتلك الحمى النزفية منذ نيسان/أبريل وحتى الوقت الحاضر.

ونلاحظ أنه بفضل الخبرات الوطنية وبدعم من الشركاء الدوليين، ممثلين في منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات الصحية غير الحكومية، سمحت الاستجابة الحكومية باحتواء المرض والسيطرة عليه وكذلك بالسيطرة على الحالة الإنسانية للأشخاص المتضررين.

وحتى الآن، أمكن السيطرة تماما على سلسلة انتقال العدوى في مانديما في أقل من أربعة أسابيع مع تحصين ٤٢٠٧ أشخاص في مابالاكو. وحدثت جميع حالات الإصابة الجديدة المبلغ عنها منذ نهاية شهر آب/أغسطس نتيجة للمقاومة في حي ندينديي في مدينة بيني. وعلى الرغم من تنامي الخطر واستمراره، فإن الحالة في بوتيمبو ما تزال تحت السيطرة. ومع ذلك، لا تزال مدينة بيني المحور الرئيسي للوباء حتى الآن. ولا تزال الحالة تبعث على القلق بسبب الحالة الأمنية هناك. واُعتمدت استراتيجية جديدة لاحتواء الوباء في بيني نظرا لتلك الحالة الأمنية الطارئة. ومع ذلك، يمكننا توقع وضع حد للوباء بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر إذا تعاون السكان مع أفرقة الاستجابة بصورة كاملة.

ونشير أيضا، فيما يتعلق بوباء إيبولا، إلى عقد اجتماع بين دول شرق أفريقيا في عنتيبي، أوغندا، في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، حيث كان معظم المشاركين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي وجنوب السودان وتنزانيا وكينيا ورواندا. وتمثّل الهدف من عقد الاجتماع في تحسين التعاون عبر الحدود في رصد انتشار الفيروس والاستعداد لحالات الطوارئ في شرق أفريقيا والتصدي لها. وركزت المناقشات بشكل أساسي على التدابير التي يتعين اتخاذها لتجنب انتشار فيروس إيبولا، الذي يجتاح حاليا مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وعملت البلدان المشاركة على وضع خطة عمل لتعزيز أنشطتها للرصد عبر الحدود والاستعداد لحالات الطوارئ وإعداد آلية استجابة من أجل مكافحة هذا المرض من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لمختلف المشاركين. ولإطلاع السكان والشركاء بصورة أفضل على التطورات المتعلقة بفيروس إيبولا، توفر وزارة الصحة العامة يوميا معلومات عن الحالة الوبائية لفيروس إيبولا.

وسأكون مقصرا إن لم أشكر جميع الذين التزموا بدعمنا والوقوف إلى جانبنا في كفالة تحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي على دورهم الأساسي في صون السلام في منطقتنا. وأحيي ذكرى جميع ذوي الخوذ الزرق الذين فقدوا حياتهم من أجل استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشيد بهم. أخيرا، أشكر الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، على الاهتمام المستمر بالحالة في بلدي وعلى زيارتهم له والتضامن معه في هذا الوقت الحرج من تاريخه من أجل الاطلاع مباشرة على حقائق الواقع المتجذر قبل إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.